41

الرئيس السيسي ونظيره الكوري الجنوبي يشهدان
توقيع مذكرة تفاهم لإجراء دراسة حول جدوى
إبرام اتفاق شراكة تجارية واقتصادية بين البلدين

صنع فى مصر

مجلة إلكترونية شهرية تصدر عن وزارة التجارة والصناعة

Ministry of Trade & Industry
وزارة التجـــارة والصنـــاعة

فبراير ٢٠٢٢

العدد
الحادى
والأربعون

رئيس الوزراء يلتقي رؤساء المجالس التصديرية لبحث سبل تعزيز الصادرات المصرية للأسواق الخارجية

وزيرة التجارة والصناعة تقوم بجولة تفقدية بمدينة الجلود بالروبيكي

وزارة التجارة والصناعة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية توقعان وثيقة مشروع تنمية وتطوير المجمعات الصناعية الصديقة للبيئة في مصر

إكسبو ٢٠٢٠ دبي... ٨٠٠ ألف زائر للجناح المصري منذ افتتاحه

لأول مرة في تاريخ التجارة الخارجية المصرية.... الصادرات السلعية المصرية تتجاوز الـ٣٢ مليار دولار وتحقق نسبة زيادة ٢٦٪

بنكُ الدولي: ضرورة تعزيز التعاون عالمي لمواجهة تداعيات " وميكرون" والتكيف مع آثار تغير مناخ والتحول نحو الطاقة الخضراء

افتتاح فعاليات المهرجان الدولي الخامس للتمور المصرية بسيوة

صنع فى مصر

مجلة إلكترونية شهرية تصدر عن وزارة التجارة والصناعة

اقرأ فى هذا العدد ...

باب الاخبار صفحة ٤

رئيس الوزراء يلتقي رؤساء المجالس التصديرية لبحث سبل تعزيز الصادرات المصرية للأسواق الخارجية

وزارة التجارة والصناعة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية توقعان وثيقة مشروع تنمية وتطوير المجمعات الصناعية الصديقة للبيئة في مصر

باب مجتمع الموظفين ٤٤

قرار وزاري بتشكيل وحدة رئيسية خاصة بالمرأة وتكافؤ الفرص بديوان عام الوزارة

صناعة فى سطور ٤٦

صناعة السيراميك ...إمكانيات ومقومات صناعية هائلة للأسواق الإقليمية والعالمية

ملفات وتقارير ٢٨

افتتاح فعاليات المهرجان الدولي الخامس للتمور المصرية بسيوة

باب حول العالم ٤٢

ضرورة تعزيز التعاون العالمي لمواجهة تداعيات «أوميكرون» والتكيف مع آثار تغير المناخ والتحول نحو الطاقة الخضراء

Ministry of Trade & Industry

وزارة التجـــارة والصنـــاعة

قطاع مكتب الوزير

وسائل تلقي شكاوي واستفسارات المواطنين بوزارة التجارة والصناعة

- عبر بوابة الشكاوي الحكومية الموحدة بمجلس الوزراء
- عبر بوابة وزارة التجارة والصناعة: www.mti.gov.eg
- عبر حسابات الوزارة الرسمية علي مواقع التواصل الاجتماعي :

www.facebook.com/mift.media/?ref=bookmarks

https://twitter.com/Trade industry

www.youtube.com/channel/UCXjehzHhro-8iopxdYE2xDo

والايميل: Complaints@mti.gov.eg

- عبر الفاكس:27957487
- الإستلام اليدوى / البريد

Mift.Media

Trade_Industry

Mti_egypt

miftmedia

mti.gov.eg

المقر الرئيسى

وزارة التجارة والصناعة

- ٢ ش امريكا اللاتينية - جاردن سيتى - القاهرة
- ابراج المالية - مدينة نصر (برج ٦،٥)

شهدها الرئيس السيسي ونظيره مون جيه

مصر وكوريا الجنوبية توقعان مذكرة تفاهم لإجراء دراسة حول جدوى إبرام اتفاق شراكة تجارية واقتصادية بين البلدين

نيفين جامع: ٤٦,٩ ٪ زيادة في معدلات التبادل التجاري بين البلدين خلال الـ١٠ اشهر الأولى من عام ٢٠٢١

اكدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة ان مذكرة التفاهم التي تم توقيعها صباح اليوم بين مصر وكوريا الجنوبية بشأن إجراء دراسة مشتركة حول جدوى إبرام اتفاق شراكة تجارية واقتصادية بين البلدين، والتي شهدها فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، والسيد/ مون جيه إن، رئيس جمهورية كوريا الجنوبية، تأتي في إطار سلسلة المباحثات المكثفة التي تمت خلال الفترة الماضية بين وزيرا التجارة بالبلدين وذلك بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والصناعي المشترك خلال المرحلة المقبلة.

وقالت الوزيرة خلال تصريحات صحفية لوسائل الاعلام إن مذكرة التفاهم تتضمن تشكيل مجموعة عمل مشتركة يترأسها عن الجانب المصري قطاع الاتفاقات والتجارة الخارجية بالوزارة وعن الجانب الكوري الجنوبي الإدارة المعنية بالسياسات التجارية لمناطق التجارة الحرة، مشيرةً إلى أن أهداف مجموعة العمل تشمل إجراء دراسة مشتركة حول جدوى إبرام اتفاق للشراكة التجارية والاقتصادية وتحديد المنافع الاقتصادية للاتفاق بالإضافة إلى وضع السياسات والتوصيات بناء على تقييم جدوى الاتفاق.

وأضافت جامع أن مجموعة العمل تضم ممثلين عن الوزارات المعنية وعن القطاع الخاص والجهات الأكاديمية، مشيرةً إلى أن التقرير النهائي لمجموعة العمل سيتم تقديمه في غضون ٦ أشهر من بدء الدراسة المشتركة.

ونوهت الوزيرة إلى أن مذكرة التفاهم تتضمن إجراء دراسة مشتركة وتقديم توصيات حول السياسات في الهياكل الاقتصادية للبلدين والاتجاهات الحديثة في العلاقات التجارية والاستثمارية والاقتصادية المشتركة، بالإضافة إلى دراسة جدوى إبرام اتفاق للشراكة الاقتصادية يستهدف إلغاء أو الحد من العوائق التجارية التي تواجه تجارة السلع بالإضافة إلى الموضوعات الاخرى المتعلقة بتجارة السلع والخدمات والاستثمار، فضلاً عن تعزيز التنمية الصناعية والاستثمارية بين البلدين والتعاون في مجال سلاسل التوريد وكذا التعاون في عدد من المجالات الأخرى ذات الاهتمام المشترك.

وحول تطور العلاقات التجارية بين مصر وكوريا الجنوبية اوضحت الوزيرة ان معدلات التبادل التجاري بين البلدين تشهد حاليا معدلات نمو متميزة حيث بلغت خلال الـ١٠ أشهر الأولى من عام ٢٠٢١مليار و٨٩٠ مليون دولار مقارنة بنحو مليار و٢٨٦,٦ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢٠ محققة نسبة زيادة قدرها ٤٦,٩٪.

وأكدت جامع ان مصر وكوريا الجنوبية ترتبطان بعلاقات ثنائية تاريخية ساهمت في تدشين منظومة متميزة للتعاون الاقتصادي المشترك في مجالات التجارة والصناعة والاستثمار، مشيدةً باختيار دولة كوريا الجنوبية لمصر لتكون شريكها الاستراتيجي في المشروعات التنموية بقارة افريقيا ومنطقة الشرق الاوسط.

واشارت الوزيرة الى امكانية الاستفادة من رغبة الجانب الكوري في تعزيز صادراته الى الدول الافريقية من خلال توطين بعض الصناعات في مصر والتصدير إلى السوق الافريقي في إطار الاتفاقيات التجارية المبرمة بين مصر والدول الافريقية والاستفادة من الإعفاءات الجمركية المقررة في إطار تلك الاتفاقيات، لافتة الى امكانية استخدام السوق المصري كبوابة لصادرات كوريا الجنوبية إلى القارة الافريقية وكذا لتحقيق التكامل التجاري والصناعي بين دول القارة،

وأوضحت جامع في هذا الصدد أن مصر تتمتع بحكم عضويتها في عدد من الاتفاقيات التفضيلية الافريقية بالعديد من المزايا الجمركية وغير الجمركية، وبصفة خاصة اتفاقية السوق المشتركة للشرق والجنوب الافريقي «الكوميسا» واتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية والتي تشمل تضمين مكون التكامل الصناعي في الاتفاقية القارية الامر الذي من شأنه فتح آفاق للتعاون والتكامل مع ٥٤ دولة افريقية ولاسيما في ظل توجه مصر حالياً لتهيئة المناخ الاستثماري وتبني إجراءات لتسهيل التجارة.

ولفتت الوزيرة الى ان هناك فرصاً استثمارية متميزة امام دوائر الاعمال الكورية في مصر في عدد كبير من القطاعات الصناعية والاستفادة من شبكة اتفاقيات التجارة الحرة والتفضيلية الموقعة مع عدد كبير من التكتلات الاقتصادية العالمية والتي تتيح تخفيضات واعفاءات جمركية على المنتجات المصنعة في مصر، مشيرة الى حرص مصر على الاستفادة من الخبرات الكورية في استخدام التكنولوجيا الحديثة والمتطورة لنقل هذه الخبرات الى الدول الافريقية من خلال التعاون الثلاثي بين مصر وكوريا الجنوبية والدول الافريقية.

بحضور وزيرا التجارة فى البلدين التمثيل التجارى المصري والوكالة الكورية للترويج للتجارة والاستثمار يوقعان مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون المشترك في مجالات التجارة والاستثمار

يحيى الواثق بالله: الاتفاق مدته ٣ سنوات ويتضمن تبادل معلومات الترويج للصادرات والاستفادة من الخبرات الكورية في مجال تنظيم المعارض والبعثات التجارية

شهدت السيدة / نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة ونظيرها السيد / مون سونغ ووك وزير التجارة والصناعة والطاقة بدولة كوريا الجنوبية توقيع مذكرة تفاهم بين التمثيل التجاري المصرى والوكالة الكورية للترويج للتجارة والاستثمار «كوترا» بشأن تعزيز التعاون المشترك بين مصر وكوريا الجنوبية في مجالات التجارة والاستثمار، وقد وقع مذكرة التفاهم الوزير مفوض تجاري/ يحي الواثق بالله رئيس التمثيل التجاري والسيد/ يو جيونج يول رئيس الوكالة الكورية للترويج للتجارة والاستثمار.

وقد تضمنت مذكرة التفاهم الاتفاق على تبادل المعلومات المتعلقة بالترويج للصادرات وكذا تبادل الخبرات وتطوير الاستراتيجيات الخاصة بتقنيات تعزيز الصادرات مع التركيز على صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالاضافة الى الاستفادة من الخبرات الكورية في مجال تنظيم المعارض والبعثات التجارية وفتح قنوات لتبادل المعلومات والبيانات بين التمثيل التجاري ووكالة كوترا فيما يتعلق بالوضع الاقتصادى والتجاري والاستثماري بالبلدين، وكذا القوانين واللوائح التجارية والاستثمارية والتعاون في مجال إجراء الدراسات والبحوث السوقية في المجالات والقطاعات التجارية ذات الاهتمام المشترك.

وقال الوزير مفوض تجاري/ يحيي الواثق بالله رئيس التمثيل التجاري أن الاتفاق الذي يستمر لمدة ٣ سنوات يأتي في إطار جهود وزارة التجارة والصناعة لتطوير العمل المؤسسى بالتمثيل التجاري من خلال الدخول في شراكات مستدامة مع شركاء دوليين مثل وكالة «كوترا» الكورية والتي تمتلك خبرات كبيرة في تدويل أنشطة الشركات الكورية خاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مشيراً الى أن مذكرة التفاهم تمثل أساساً للتعاون المؤسسى بين الجانبين بما يسهم في دعم التبادل التجاري وفرص الاستثمار المشترك بين مصر وكوريا الجنوبية.

وأشار رئيس التمثيل التجاري الى أن مذكرة التفاهم تتضمن تشجيع شركات القطاع الخاص بمصر وكوريا الجنوبية على المشاركة في المعارض التجارية التى تقام في كلا البلدين لعرض منتجاتها وخدماتها بالإضافة الى تنظيم البعثات التجارية الهادفة الى تيسير التجارة والأعمال بين البلدين، لافتا الى انه تم الاتفاق على تقديم الوكالة الكورية لترويج التجارة والاستثمار دعم فني للتمثيل التجاري المصري في صورة برامج تدريبية متخصصة في الموضوعات المتعلقة بالتجارة وجذب الاستثمار الأجنبي.

نظمة التمثيل التجارى

اجتماعاً موسعاً لرئيس اتحاد المستوردين الكوريين مع المجالس التصديرية لبحث تعزيز الشراكة بين القطاع الخاص المصري والكوري الجنوبي

فـي إطار زيـارة الرئيس الكـوري لمصر، وفي ضـوء تنفيذ توجيهات السـيدة نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة نظم التمثيل التجاري اجتماعاً موسـعاً للسـيد Kwang-hee Hong رئيس مجلس إدارة اتحاد المسـتوردين الكوريين والوفد المرافـق لـه مـع ممثلـي المجالـس التصديرية للمنسـوجات والمفروشات المنزلية، والصناعات الكيماويـة والأسـمدة والصناعـات الطبيـة ومسـتحضرات التجميل، والصناعـات الغذائية، والحـرف اليدوية وذلك بهدف بحث سـبل تعزيز الشـراكة بيـن القطـاع الخاص فـي البلدين وبما يسهم في تنمية التجارة البينية.

وأشـار الوزيـر مفوض تجـارى يحيـي الواثق بـالله رئيـس التمثيل التجاري أن هـذا اللقاء يأتي فـي إطار حـرص الحكومة المصريـة ممثلة في وزارة التجارة والصناعة لتيسير نفاذ الصادرات المصريـة الـى الاسـواق الخارجية ومـن بينها السوق الكوري الجنوبي، خاصة في ظل الاهتمام الكبيـر الـذي يوليـه الجانب الكوري فـي الوقت الراهـن لتعزيز علاقاتـه الاقتصاديـة مع الدول الافريقية وعلى رأسها مصر.

واشـار رئيس التمثيل التجاري الى انه تم الاتفاق خـلال الاجتماع علـى خطة عمـل تتضمن عقد ورش عمـل قطاعيـة افتراضيـة بيـن الجانبين وامـداد الاتحاد الكوري بعـروض تقديمية باللغة الإنجليزيـة عن القطاعـات الإنتاجيـة المصرية محـل الاهتمام لتعميمها على الشـركات الكورية المعنيـة من خلال موقعه الإلكتروني، إضافة إلى توفير المعلومات المرجعية والعروض التصديرية والعينات التي سيقوم بالحصول عليها.

كما تم الاتفاق على مضاعفة المساحة المخصصة للجنـاح المصري في معرض كوريا للاسـتيراد Import Fair الـذي سـيعقد فـي يونيـو القادم والاتفاق على ارسـال عينات من قطاعات محددة لعرضهـا فـي مقر اتحـاد المسـتوردين بشـكل مسـتديم. كما تـم خلال الاجتماع بحـث إمكانات الدخول في شـراكات تصنيعيـة في مصر بهدف التصدير الى السـوق الكوري وكذا الاستفادة من اتفاقات التجـارة الحرة المصرية مـع العديد من الدول والتكتـلات الاقتصادية خاصـة مع الدول العربية والأفريقية .

ومن جانبه أشار السيد Kwang-hee Hong رئيس اتحاد المسـتوردين الكـوري الى أن هناك اهتمـام كبيـر بالسـوق الأفريقي والاسـتفادة من السـوق المصري كسـوق اسـتراتيجي للتصنيع مـن أجل الأسـواق الأفريقيـة، لافتاً الـى انه تم الاتفاق على تنظيم بعثة مشـترين كوريين لمصر خـلال العام الجاري لقطاعات سـلعية يتم الاتفاق عليهـا، وكـذا تنظيم نـدوات إلكترونية لقطاعات إنتاجيـة محـددة يتـم خلالهـا دعـوة الشـركات الكورية المستوردة لتعريفهم بالإمكانيات المتقدمة للصناعـة المصريـة. وعقـد عدد مـن الفعاليات الافتراضيـة بيـن الجانبيـن للتغلب على مشـكلة صعوبة التنقـل في ظل الإجـراءات الاحترازية المفروضة.

وتجـدر الإشـارة أن هذا الاتحاد تم تأسيسـه عام ١٩٧٠ كأول منظمـة أعمـال كورية متخصصة في مجال تدبير الاحتياجات الاسـتيرادية للسـوق المحلـي الكـوري. والـذي يضـم الاتحـاد فـي عضويته عدد ٨٥٠٠ شركة كورية مستوردة في مختلف القطاعات، والتي تتراوح أنشطتها ما بين الإنتاج الصناعي أو الاستيراد لأغراض التسويق والتوزيع والبيع والخدمات اللوجسـتية، كما يقوم الاتحاد بإدارة قاعدة بيانات يشترك بها ١٤٠ ألف من شركات وكيانات كورية وأجنبية.

الهيئة العامة للتنمية الصناعية تشارك لأول مرة بجناح في منتدى شباب العالم لعرض خدمات الهيئة والفرص الاستثمارية المتاحة بالمجمعات الصناعية

شاركت الهيئة العامة للتنمية الصناعية لأول مـرة بجناح متميز في منتدى شـباب العالم في نسـخته الرابعة والذي عقد تحت رعاية فخامـة الرئيس عبد الفتاح السيسـي رئيس الجمهورية بمدينة شـرم الشيخ، وإستهدفت المشـاركة التعريف بدور الهيئة في تحقيق التنميـة الصناعية وعـرض الخدمات التي تقدمها للمستثمر الصناعي.

وأوضـح اللـواء/ محمـد الـزلاط، رئيـس الهيئة العامة للتنمية الصناعية أن مشـاركة الهيئـة في منتدي شـباب العالـم جاءت في إطار توجيهات السـيدة/ نيفين جامع وزيرة التجـارة والصناعة بأهمية الترويج للفرص الاسـتثمارية المتاحـة والتيسـيرات التـي تقدمها الهيئـة في إطار المبادرة الرئاسـية لانشاء مجمعات صناعية جاهزة للصناعات الصغيرة والمتوسـطة بغرض إتاحة فرص اسـتثمارية جديدة لتشـغيل الشباب وصغار المسـتثمرين وتحقيـق العديـد مـن الفوائد والاقتصاديـة للدولة المصرية التي تتضمن الحد من الـواردات وزيادة المكون المحلي ودعـم القـدرات التصديرية لزيـادة الدخل القومي، لافتاً إلى أن المشـاركة في المنتدى جـاءت إيمانـاً منهـا بأهمية الوصـول إلى الشـباب ودعمهم في الحصول علي فرص للعمل والاستثمار.

وقـال الزلاط إن جناح الهيئة قدم للجمهور الفرص والمسـاحات والتيسـيرات المتاحة بالمجمعـات السـبع التي تـم طرحها خلال شـهر أكتوبر من عـام ٢٠٢٠ في عدد من المحافظات، لافتاً إلى أن الهيئة تستعد حالياً لطرح ٥ مجمعات صناعية جديدة.

وأضـاف رئيس هيئة التنميـة الصناعية أن جناح الهيئة المشارك بالمنتدى قدم المحتوى بأسـاليب عـرض جديدة من خلال شاشـة تفاعلية تسمح للشـباب بتصفح تلك الفرص الاستثمارية والوصول الي ما يناسبهم منها، إضافة إلى توفير كتيبات ترويجية مترجمة الي ٦ لغات للتعريف بمشروع مدينة الجلود بالروبيكـي والـذي يعـد من المشـروعات القوميـة الرائدة لما له مـن عوائد اقتصادية واجتماعية وبيئيـة كبيرة خاصة فيما يتعلق بزيـادة القيمـة المضافة للمنتجـات الجلدية المصريـة وزيـادة قدرتهـا على المنافسـة فـي الأسـواق الخارجية وزيـادة صادرات المصنوعات الجلديـة وتعزيز قدرة القطاع على خلق المزيد من فرص العمل.

خلال اجتماع مجلس الوزراء
وزيرة التجارة والصناعة تستعرض مؤشرات الصادرات غير البترولية خلال ٢٠٢١

استعرضت السيدة /نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة، خلال اجتماع مجلس الوزراء، برئاسة الدكتور مصطفى مدبولي، مؤشرات أداء الصادرات المصرية غير البترولية خلال عام ٢٠٢١ وكذا مستهدفات القطاع للعام ٢٠٢٢.

وخلال العرض، أشارت الوزيرة إلى ارتفاع قيمة الصادرات المصرية لتسجل ٣٢ مليار دولار بنهاية عام ٢٠٢١، بمعدل نمو ٢٦,٣٪، وهو رقم يتحقق للمرة الأولى تاريخيا، متخطيا متوسط قيمة الصادرات المصرية السنوية خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠٢٠).

وأوضحت الوزيرة أن معدلات التصدير شهدت تناميا ملحوظا في ١٢ قطاعا، والتي استحوذت على ٩٠٪من إجمالي هيكل الصادرات غير البترولية، وبمعدلات نمو تراوحت بين ٥-٦٢٪.

وعرضت جامع تطور أداء القطاعات التصديرية خلال العام الماضي، والوزن النسبي لأكبر ١٢ قطاعا؛ وهى: المنتجات الكيماوية والأسمدة، ثم قطاع مواد البناء، والمنتجات الغذائية، والسلع الهندسية والإلكترونية، والحاصلات الزراعية، ثم الملابس الجاهزة، والطباعة والورق والتغليف، ومنتجات الغزل والمنسوجات، والمفروشات، والصناعات الطبية، والجلود والأحذية، والأثاث، والصناعات اليدوية.

وعزت الوزيرة نمو الصادرات غير البترولية خلال العام الماضي، إلى عدد من العوامل، وهي تسوية المستحقات المتأخرة للمصدرين لدى صندوق تنمية الصادرات، وتوسيع قاعدة المنتجات المستفيدة من برامج المساندة التصديرية مع التركيز على القطاعات الصناعية ذات القيمة المضافة المرتفعة، وزيادة نسبة المساندة المقدمة للصادرات الموجهة للدول الإفريقية.

وأضافت جامع أن هناك أسبابا أخرى لتنامي معدلات الصادرات تضمنت زيادة الطلب العالمي على السلع مع التعافي التدريجي من تبعات الموقف الوبائي، ووفقاً لتقرير مؤشرات التجارة العالمية الصادر عن منظمة UNCTAD تشير التقديرات إلى ارتفاع معدلات التجارة السلعية الدولية بنسبة ٢٣٪ خلال عام ٢٠٢١ مقارنة بعام ٢٠٢٠ ، وبنسبة ١١٪ عن عام ٢٠١٩.

وتابعت الوزيرة أن بعض الأسواق اتجهت للاعتماد على المنتجات المصرية لتحل بديلاً عن منتجات بعض الأسواق التقليدية مع ارتفاع تكلفة الشحن من تلك الأسواق.

وأوضحت أنه في ضوء معدلات النمو المستهدفة بالقطاعات التصديرية وبافتراض استمرار نمو الطلب العالمي بنسبة ١٠٪، فمن المستهدف زيادة قيمة الصادرات المصرية عام ٢٠٢٢ لتبلغ ٤٠ مليار دولار بمعدل نمو ٢٥٪.

بحضور وزيرة التجارة والصناعة
رئيس الوزراء يعقد اجتماعاً مع رؤساء المجالس التصديرية لبحث سبل تعزيز الصادرات المصرية للأسواق الخارجية

عقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، اجتماعا مع رؤساء وممثلي المجالس التصديرية؛ بهدف مناقشة مقترحاتهم بشأن زيادة الصادرات المصرية خلال الفترة المقبلة، وذلك بحضور السيدة/ نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة، وإبراهيم السجيني، مساعد وزير التجارة والصناعة، والوزير مفوض تجاري يحيي الواثق بالله، رئيس جهاز التمثيل التجاري.

وفي مستهل الاجتماع، وجه رئيس الوزراء الشكر للحضور على الطفرة التي تحققت في معدل نمو الصادرات المصرية خلال العام الماضي، حيث تخطت الصادرات المصرية ٣٢ مليار دولار، وهي خطوة جيدة نحو تحقيق حلم الوصول إلى ١٠٠ مليار دولار.

وقال الدكتور مصطفى مدبولي: أبلغت السيد الرئيس بأنه سيتم عقد اجتماع بحضوركم، وكلفني بتوجيه التحية لكم، كما وجه بأن نستمر في العمل على زيادة الصادرات المصرية خلال الفترة المقبلة، والسعي بكل جهد ممكن لإحداث طفرات أخرى وقفزات ملموسة في هذا القطاع المهم.

وأعرب رئيس الوزراء عن استعداد الحكومة لتقديم كل التسهيلات الممكنة من جانبها؛ من أجل تحقيق هذه المستهدفات، كما سبق أن نفذت الحكومة مطالبكم بخصوص عدد من الملفات، أهمها صرف المتأخرات التصديرية؛ لأن الدولة تستحق أن نبذل جميعا أقصى جهودنا من أجل تحقيق تلك المستهدفات.

وطالب رئيس الوزراء رؤساء ومسئولي المجالس التصديرية بأن تكون لديهم «روح المغامرة»، قائلاً: «توسعوا في إنتاجكم بهدف التصدير، فلديكم فرص واسعة، والحكومة تدعمكم».

من جانبها أشارت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة لتأكيد جميع المصدرين أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة كان لها الفضل في زيادة صادراتهم، لافتة في الوقت نفسه إلى أنه تم عقد اجتماعات مع المصدرين؛ بهدف وضع مستهدفات للمجالس التصديرية المختلفة، حيث تمت مناقشة بعض المطالب التي طرحها المصدرون، وسيتم العمل على تلبية هذه المطالب من خلال الوزارة، أو الوزارات الأخرى المعنية.

واستعرضت الوزيرة موقف القطاعات التصديرية المختلفة، وجهودها خلال الفترة الماضية، لافتة إلى أن ١٣ قطاعاً تصديرياً حققت صادراتها زيادة ملموسة خلال عام ٢٠٢١، مشيرة إلى أن المؤشرات الإيجابية غير المسبوقة التي حققتها الصادرات السلعية المصرية العام الماضي ترجع إلى زيادة الطلب العالمي على المنتجات المصرية في مختلف القطاعات الإنتاجية، وكذا الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة لمساندة كافة القطاعات الإنتاجية والتصديرية، ولاسيما خلال جائحة كورونا، وهو ما أسهم في الحفاظ على الأسواق التصديرية والنفاذ إلى أسواق جديدة.

من جانبهم، توجه رؤساء وممثلو المجالس التصديرية بالشكر للرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، على دعمه المستمر بهدف زيادة الصادرات المصرية، وتحقيق مطالب عديدة للمصدرين.

وفي هذا السياق، استعرض رؤساء وممثلو المجالس التصديرية عددا من المطالب التي يرون أنها تسهم في زيادة الصادرات، وتحقيق الطفرة المرجوة خلال المرحلة المقبلة، وفي مقدمتها وجود أسطول بحري يضم مراكب سريعة تصل إلى الأسواق الخارجية، خاصة في أوروبا وإفريقيا بأقصى سرعة ممكنة، كما طالبوا بالتوسع في الشحن الجوي، وضرورة أن تتولى الحكومة دعم المقار التجارية والمخازن للسلع المصرية في الدول المستهدفة للتصدير؛ بحيث يتم عرض المنتجات المصرية بها، خاصة في الدول الأفريقية.

كما أكدوا، في الوقت نفسه، ضرورة دعم منظومة المعارض والتسويق الخارجي للمنتجات المصرية، مشيرين إلى أن هناك ضرورة لوجود منصات قوية للتسويق عبر الإنترنت، ولاسيما للحرف اليدوية، بما يسهم في الترويج لصناعاتنا المختلفة التي نتميز بها.

وخلال الاجتماع، قدم مسئولو المجالس التصديرية مقترحا بأهمية تنظيم مؤتمر، على غرار المؤتمر الاقتصادي، الذي عقد في ٢٠١٥، بحيث يتم دعوة جميع مسئولي الصناديق العقارية على مستوى العالم، مع أهمية تنظيم زيارات ميدانية لهم في مشروعاتنا العقارية الكبرى المُنفذة حاليا، وهو ما سيسهم في تنشيط الصادرات العقارية بوجه عام.

كما تضمنت مقترحات مسئولي المجالس التصديرية ضرورة وضع حوافز لكل من ينشئ مصنعا للمواد الأولية ومدخلات الإنتاج، وهو ما سيكون له أثر إيجابي واسع.

كما طالبوا بتفعيل بعض التيسيرات الخاصة بالبنوك، وأكد رئيس الوزراء أنه سيتواصل مع محافظ البنك المركزي بشأن عقد اجتماع خلال الفترة القريبة المقبلة بحضور مسئولي المجالس التصديرية.

وأعرب مسئولو المجالس التصديرية أن لديهم الحماس والاستعداد الكامل لزيادة الإنتاج والصادرات، في ضوء ما نشهده حاليا من تطور ملحوظ في مختلف المجالات والقطاعات بالدولة، إلى جانب ما يتم تنفيذه من مشروعات تتضمن تبطين الترع، ومعالجة مياه الصرف الصحي، وتطبيق الري الحديث، فضلا عن مشروع «مستقبل مصر»، وغيرها من المشروعات التنموية الأخرى، التي سيكون لها تأثير إيجابي كبير على زيادة حجم الصادرات الزراعية، على وجه الخصوص، مشيرين كذلك إلى أن مصر حققت نقلة كبيرة في زراعة التمور، وهو ما يتطلب إحداث نقلة كبيرة موازية في نشاط التعبئة والتغليف بهدف التصدير، مضيفين أنهم سيعملون من جانبهم على مواكبة كل هذا التطور المذهل، انطلاقا من الإمكانات المتوافرة لديهم لتحقيق الزيادة المنشودة في الصادرات.

انطلاق فعاليات الدورة الـ٥٥ لمعرض القاهرة الدولي مارس المقبل

مي عسل: المعرض يضم قطاعات المنتجات الكهربائية والإلكترونية والكيماوية والأغذية والمشروبات والملابس والمفروشات والجلود ...ويستهدف مشاركة واسعة من الدول الأجنبية والعربية والافريقية

وافقت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة على إقامة فعاليات الدورة الـ٥٥ لمعرض القاهرة الدولي خلال الفترة من ٩-١٨ مارس المقبل وذلك بمشاركة عدد كبير من كبريات الشركات المصرية في مختلف القطاعات الإنتاجية.

وأوضحت السيدة/ مي عسل رئيس الهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات أن المعرض يأتي في إطار الاهتمام الكبير الذي توليه الدولة ممثلة في وزارة التجارة والصناعة بالمعارض باعتبارها إحدى الركائز الأساسية الداعمة للاقتصاد القومي، لافتة إلى أن المعرض يسهم في تنشيط حركة التجارة الداخلية وتوفير منتجات ذات جودة مرتفعة بأسعار مناسبة بالإضافة إلى زيادة تنافسية المنتج المصري.

وأضافت رئيس هيئة المعارض والمؤتمرات أن معرض هذا العام يستهدف مشاركة العديد من الدول العربية والأجنبية ودول القارة الإفريقية وكذلك مشاركة أهم وأكبر القطاعات الإنتاجية المحلية والتي تشمل قطاعات المنتجات الكهربائية والإلكترونية والكيماوية والأغذية والمشروبات والملابس والمفروشات والجلود وغيرها.

وأشارت عسل إلى أن معرض القاهرة الدولي يقدم للشركات العارضة فرصا متميزة لتسويق منتجاتها وخدماتها بشكل مباشر على المستويين المحلي والدولي وكذا التعرف على كل ما هو جديد في شتى المجالات إلى جانب تبادل الخبرات بين الشركات المصرية ونظيراتها من مختلف الدول المشاركة.

جدير بالذكر أن فعاليات الدورة الـ٥٤ لم تُعقد في موعدها المعتاد خلال شهر مارس من كل عام حيث انعقدت نهاية شهر سبتمبر ومطلع شهر أكتوبر من العام الماضي كدورة استثنائية نظرا لظروف جائحة فيروس كورونا وحققت نجاحا كبيرا وحظيت بمشاركة العديد من الدول.

مصدر مسؤول بوزارة التجارة والصناعة يؤكد: الاتحاد الأوروبي لم يتقدم بطعن أمام منظمة التجارة العالمية ضد الاشتراطات المصرية لتسجيل الواردات

الاتحاد تقدم بطلب لبدء مشاورات مع الحكومة المصرية...وقواعد تسوية المنازعات بالمنظمة تتيح ٦٠ يوما للتوصل إلى حلول

أكد مصدر مسؤول بوزارة التجارة والصناعة أن الاتحاد الأوروبي لم يتقدم بطعن أمام منظمة التجارة العالمية ضد الإجراءات التي تشترطها مصر لتسجيل الواردات التي يستقبلها السوق المصري، وإنما ما قام به الاتحاد الأوروبي هو تقديم طلب للمنظمة لبدء مشاورات مع الحكومة المصرية للتوصل إلى حلول فيما يخص هذه الاشتراطات.

وأشار إلى إنه وفقاً لأحكام المادة الرابعة من تفاهم تسوية المنازعات بمنظمة التجارة العالمية، فإن المشاورات تستمر لمدة ٦٠ يوماً، ويحق بعدها للطرف المتضرر التقدم بطعن ما لم يتم التوصل لحل يرضي الطرفين.

Ministry of Trade & Industry
وزارة التجارة والصناعة

وقال المصدر المسؤول أن الحكومة المصرية حريصة على تعزيز علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع الجانب الأوروبي والذي يعد أحد أهم الشركاء التجاريين لمصر، مؤكدا في هذا الإطار التزام مصر بالقواعد والتشريعات المنظمة للتجارة الدولية وذلك في إطار عضويتها بمنظمة التجارة العالمية.

يُذكر أن وزارة التجارة والصناعة كانت قد أصدرت مطلع عام ٢٠١٦ قرارا بإنشاء سجل للمصانع المؤهلة لتصدير بعض المنتجات إلى مصر ومنع الإفراج عن المنتجات الواردة بصفة الاتجار إلا إذا كانت من إنتاج المصانع المدرجة في السجل وذلك بهدف ضمان جودة المنتجات المستوردة حفاظاً على صحة وسلامة المستهلك المصري.

وزيرا الصناعة والإنتاج الحربي يتفقدان نموذج لمركبة بديلة للتوكتوك

تفقدت السيدة / نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة والمهندس/ محمد أحمد مرسي وزير الدولة للإنتاج الحربي نموذجا لمركبة خفيفة ذات أربع عجلات، وذلك بمقر ديوان عام وزارة الإنتاج الحربي.

وقد أشادت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة بالمركبة وإمكانياتها، مثنية على أن المركبة سيتم إنتاجها بمحرك نظام ثنائي (بنزين/غاز طبيعي) بما يقلل من تكلفة النقل والتشغيل ويجعلها مركبة صديقة للبيئة، مضيفة أن هذا التعاون يدعم خطة الدولة لتطوير منظومة وسائل النقل وإتاحة مركبات آمنة للمواطنين، مؤكدة اهتمام القيادة السياسية والحكومة المصرية بتحقيق الاستفادة المثلى من ثروات مصر من الغاز الطبيعي وتعظيم قيمتها المضافة وهو ما يسهم بفعالية في الحفاظ على البيئة وتقليل تلوث الهواء من خلال استخدام الغاز الطبيعي كوقود نظيف يعمل على تقليل الانبعاثات الضارة التي لها تأثير سلبي على المواطنين والاقتصاد.

ومن جانبه أوضح وزير الدولة للإنتاج الحربي أن هذه المركبة تعد عينة لمشروع مقترح تنفيذه بين الهيئة القومية للإنتاج الحربي وإحدى شركات القطاع الخاص وهي «جي بي اتو غبور» لتوفير مركبة ذات أربع عجلات بديلة للتوكتوك والتي تعمل بمحرك نظام ثنائي (بنزين/غاز طبيعي)، وتسعى وزارة الإنتاج الحربي لتنفيذ هذا المشروع بالتعاون مع القطاع الخاص في ضوء توجيهات السيد الرئيس/ عبد الفتاح السيسي رئيس الجمهورية بتنفيذ خطة طموحة وغير مسبوقة للتوسع في استخدام الغاز الطبيعي كوقود للسيارات وتعميق توطين مختلف الصناعات، وذلك دعما لخطط واستراتيجيات التنمية المستدامة بالدولة من خلال الاعتماد على قدرات التصنيع والموارد المحلية المتاحة.

جدير بالذكر أن المركبة تتميز بأنها ستكون مناسبة للعمل بالأماكن الضيقة والطرق الغير قياسية، ويمكنها أن تقطع مسافة تصل إلى (٥٥٠) كم بدون إعادة ملء (٢٥٠ كم بنزين و٣٠٠ كم غاز طبيعي)، كما يمكن أن يتم العمل على إنتاج المركبة لتعمل بمحرك كهربائي في منتصف العام المقبل فهذا التعاون يساهم في إنتاج مركبات أكثر محافظة على البيئة والموارد الطبيعية لضمان استدامتها حفاظا على حقوق الأجيال القادمة، كما أن المركبة حاصلة على شهادة E-Mark الأوروبية واعتماد الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة لهذه الشهادة.

بتمويل من الحكومة السويسرية
وزارة التجارة والصناعة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية توقعان وثيقة مشروع تنمية وتطوير المجمعات الصناعية الصديقة للبيئة في مصر

وقعت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة والدكتور/ باسل الخطيب المدير الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية «اليونيدو» بالقاهرة وثيقة مشروع تنمية وتطوير المجمعات الصناعية الصديقة للبيئة في مصر في إطار البرنامج العالمي للمجمعات الصناعية الصديقة للبيئة في الدول النامية والذي تموله الحكومة السويسرية وتنفذه منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

حضر مراسم التوقيع السيدة/ ايفون باومان سفيرة سويسرا بالقاهرة والسيد/ احمد رضا معاون الوزيرة لشئون الصناعة والمشرف على المراكز التكنولوجية والسيد/ احمد رزق نائب المدير الاقليمي لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية «اليونيدو» بالقاهرة

وقالت الوزيرة أن المجمعات الصناعية الصديقة للبيئة توفر فرصا للتخطيط الاستراتيجي والإدارة الفعالة للمجمعات الصناعية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتعتبر أداة فعالة للتغلب على التحديات المتعلقة بالتنمية الصناعية الشاملة والمستدامة.

واضافت جامع أن المناطق الصناعية المستدامة تسهم في جذب المزيد من الاستثمارات الصناعية المحلية والأجنبية مما يسهم في توفير فرص العمل وزيادة الدخل، مع الحفاظ على البيئة وتسهيل الانتقال نحو الصناعة الخضراء والاقتصاد الدائري من خلال الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة الناتجة عن العمليات التصنيعية بالإضافة إلى الاستخدام الامثل للموارد.

ولفتت وزيرة التجارة والصناعة أن هذا المشروع سيدعم جهود الحكومة لتحسين الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمناطق الصناعية، حيث يركز المشروع على دعم السياسات الصناعية والتشريعات اللازمة من أجل اتباع نهج المناطق الصناعية المستدامة، ، مشيرة إلى أن المشروع يوفر خدمات الدعم الفني للجهات المسئولة عن إدارة المناطق الصناعية ومقدمي الخدمات والمصانع الصغيرة والمتوسطة وتأهيلهم للتوافق مع المعايير الدولية للاستدامة، حيث سيتم تأهيل عدد من المناطق الصناعية كنموذج تجريبي بهدف تطبيقه على نطاق أوسع في كافة المناطق الصناعية في مصر.

وأشارت جامع إلى أن توقيع هذا الاتفاق يعد استكمالاً لتنفيذ برنامج الشراكة مع الدولة (PCP) الذي تم توقيعه بين الحكومة المصرية

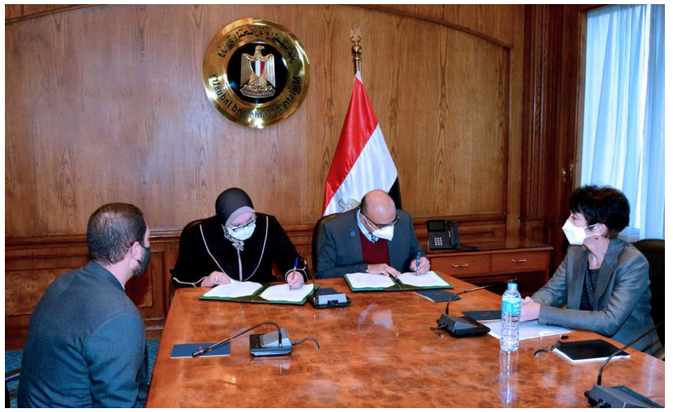

ومنظمة اليونيدو العام الماضي بهدف تحقيق التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة، والذي يتضمن ستة محاور رئيسية تشمل السياسات الصناعية والحوكمة، وترويج الاستثمار والصناعة الخضراء والمدن الذكية والمناطق الصناعية المستدامة وسلاسل القيمة والثورة الصناعية الرابعة.

ومن جانبه أشار الدكتور/ باسل الخطيب المدير الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية إلى تقدير اليونيدو للتعاون المستمر بين الحكومة السويسرية وجمهورية مصر العربية حيث يعد المشروع هو جزء من المكون الرابع لبرنامج الشراكة مع الدولة المعني بالمناطق الصناعية المستدامة والذي يهدف إلى زيادة التنافسية والابتكار والاستدامة في المدن الذكية والمناطق الصناعية ، مشيرة إلى أن هذا المشروع سيتبع نهج جديد متكامل يركز على الحد من النفايات وانبعاثات الغازات الدفيئة مع جذب استثمارات وخلق فرص عمل بالمناطق الصناعية في مصر»

بالإنابة عن فخامة الرئيس عبدالفتاح السيسي
وزيرة التجارة والصناعة تشارك بفعاليات إطلاق نظام تسوية المدفوعات الخاص بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بالعاصمة الغانية اكرا

شاركت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة نيابة عن فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي بفعاليات الإطلاق التجاري لنظام تسوية المدفوعات الـ PAPSS الخاص بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية الـ AfCFTA والتي أقيمت بالعاصمة الغانية اكرا برعاية السيد/ نانا اكوفو ادو رئيس جمهورية غانا، وذلك تحت عنوان «ربط المدفوعات وتسريع التجارة في افريقيا» بهدف تعظيم الاستفادة من هذا النظام، والعمل على تحقيق التكامل التجاري بين دول القارة الأفريقية وذلك بحضور السيد/ محمودو باويوميا، نائب رئيس دولة غانا والسيد/ وامكيلي ميني سكرتير عام اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية، والدكتور/ بنديكت أورامـا، رئيس البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد «أفريكسيم بنك»، والسيد/ أكينومي أديسينا، رئيس البنك الأفريقي للتنمية، والسيد/ موسى فقي، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، وفخامة السيد/ مامادو إيسوفو الرئيس السابق للنيجر، والسيد/ كين أوروفي آتا، وزير المالية الغاني، والسيد/ جودوين ايميفيل، رئيس مجلس تسيير نظام المدفوعات والتسويات الإفريقية، والسيد/ مايك أوجبالو، الرئيس التنفيذي لنظام المدفوعات والتسويات الإفريقية، كما ضم الوفد المصري المشارك كل من السفير ايمن الدسوقي سفير مصر بدولة غانا والوزير مفوض تجاري يحيى الواثق بالله رئيس التمثيل التجاري.

وأكدت الوزيرة حرص الدولة المصرية على تحقيق التكامل الاقتصادي الإفريقي وتعزيز حركة التجارة البينية بين دول القارة السمراء ودمجها بمنظومة التجارة العالمية، مشيرة إلى

أهمية تفعيل العمل القاري المشترك لتحقيق الاستفادة القصوى من اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية وتلبية احتياجات القارة والاستغلال الأمثل لمواردها ومقوماتها الكبيرة وتحقيق التنمية والرخاء لشعوبها.

وقالت جامع أن نظام تسوية المدفوعات يتيح التبادل التجاري بين الدول الإفريقية بالعملات المحلية وهو ما يسهم في توفير العملة الصعبة وتيسير حركة التجارة بين الدول أعضاء الاتفاقية، مشيرةً إلى أن النظام يعد إحدى الأدوات التشغيلية الخمس الخاصة باتفاقية التجارة الحرة القارية الافريقية التي أطلقها فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي خلال ترأس مصر للاتحاد الافريقي عام ٢٠١٩، وذلك خلال فعاليات القمة الاستثنائية الثانية عشر للاتحاد الافريقي والتي عقدت بمدينة نيامي عاصمة دولة النيجر.

وأوضحت الوزيرة أن نظام تسوية المدفوعات الخاص بمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية يستهدف تيسير العلاقات المصرفية القارية، بغرض تسهيل حركة التجارة البينية والأنشطة الاقتصادية بين الدول الأفريقية في إطار المنطقة، بما يضمن التدفق الفعال للمدفوعات بشكل آمن عبر الحدود الأفريقية، وتقليل المخاطر إلى الحد الأدنى، مشيرةً إلى انه سيتم بدء المعاملات التجارية بموجب نظام الـ (PAPSS) بين البنوك المركزية في المنطقة النقدية لغرب افريقيا (WAMS) وذلك تمهيدا للإطلاق التجاري للنظام وفقا لمقررات القمة.

جدير بالذكر أن مشروع نظام تسوية المدفوعات الخاص بمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية تم تنفيذه بالتعاون مع بنك التصدير والاستيراد الأفريقي AFREXIM BANK ووزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية بالدول الافريقية بهدف تطوير الإطار التنظيمي للمدفوعات عبر الحدود وتوفير خدمة الدفع والتسوية التي يمكن للبنوك التجارية ومقدمي خدمات الدفع والشركات المالية في جميع أنحاء المنطقة التعامل بها.

ومن ناحية اخرى اجرت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة مباحثات مكثفة على هامش فعاليات الاجتماعات شملت السيد/ محمودو باويوميا، نائب رئيس دولة غانا والسيد/ وامكيلي ميني سكرتير عام اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية، والدكتور/ بنديكت أورامـا، رئيس البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد «أفريكسيم بنك»، الى جانب لقاءات مع كبار المسئولين بالحكومة الغانية شملت كل من السيد/ ارنست اديسون محافظ البنك المركزي الغاني، والسيد/ يوفي جرانت رئيس مركز تنمية الاستثمار ومسئول ملف الاستثمار بمكتب الرئاسة.

بمشاركة ٣٤٠ شركة عارضة محلية وأجنبية
جامع تفتتح فعاليات الدورة الثامنة عشر من معرض إيجى بلاست المتخصص في صناعة البلاستيك والبتروكيماويات

افتتحت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة فعاليات الدورة الثامنة عشر من معرض إيجى بلاست الذي أقيم بمركز مصر للمعارض الدولية لمدة ٤ أيام، واستقبل ما يزيد عن ٢٢ ألف زائر، شارك في مراسم الافتتاح المهندس/ خالد أبو المكارم رئيس المجلس التصديري للصناعات الكيماوية والأسمدة.

وقالت الوزيرة أن المعرض يعد الحدث الأكبر محليا وإقليميا لرجال الإعمال المهتمين بقطاع صناعة البلاستيك والبتروكيماويات حيث يحظى بمشاركة واسعة من مختلف الشركات العارضة بإجمالي ٣٤٠ شركة عارضة، منها ٧٠ شركة محلية مصنعة ومصدرة و٢٧٠ شركة أجنبية من ٩ دول تتضمن الهند والصين والسعودية والإمارات وفيتنام وسويسرا والمانيا وتركيا وقطر، لافتة الي ان المعرض يقام على مساحة ٢٠ ألف متر.

وأشارت جامع إلي أن صناعة البلاستيك أصبحت من الصناعات التي لها مكانة بارزة في الإنتاج الصناعي المحلي خاصة خلال السنوات العشر الأخيرة نتيجة إحلال البلاستيك محل مواد أخرى كالزجاج والمعادن بالإضافة إلى القيمة المضافة لصناعة البلاستيك واعتماد العديد من الصناعات الأخرى عليها فأغلب المصانع التي تنتج ألبافا صناعية تعتمد على نحو ٤٠-٦٠٪ من طاقتها الإنتاجية على الهوالك من البلاستيك والذي يعاد تدويره كمادة خام، مشيرة إلي أن صناعة البلاستيك من الصناعات المغذية للعديد من الصناعات الأخرى كصناعة التعبئة والتغليف والصناعات الهندسية، وتدخل أيضا في مشروعات البنية التحتية مثل مواسير المياه والصرف وكابلات الكهرباء بالإضافة إلى العبوات الدوائية والصناعات الكيميائية والسلع الاستهلاكية المعمرة وصناعة السيارات.

ونوهت الوزيرة إلي أن اهتمام الحكومة بصناعة البلاستيك ينعكس في قيامها بتخصيص مجمعي مرغم ١ ومرغم ٢ بالإسكندرية لصناعة البلاستيك بإجمالي ٤٤٢ وحدة صناعية تعتبر نواة لمدينة صناعة البلاستيك في محافظة الإسكندرية.

وأضافت جامع أن الحكومة بذلت جهودًا حثيثة لمساندة القطاعات الإنتاجية والتصديرية خلال أزمة جائحة فيروس كورونا، مما ساهم في استمرار دوران عجلة الإنتاج، وعدم غلق المصانع للحفاظ على الأسواق التصديرية ، لافتة إلى أن هذه الجهود ساهمت في تحقيق الصادرات المصرية من منتجات البلاستيك نمو كبير خلال السنوات القليلة الماضية حيث سجل قطاع الصناعات الكيماوية والأسمدة خلال أول ١١ شهر من عام ٢٠٢١ نحو ٥ مليار و٩٥٤ مليون دولار مقارنة بحوالي ٤ مليار و١٦٥ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢٠، كما تصدرت قائمة صادرات الصناعات الكيماوية صادرات البلاستيك بإجمالي ٢ مليار و٧٠ مليون دولار مقابل مليار و٤٤٨ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام ٢٠٢٠.

ومن جانبه أوضح المهندس/ خالد أبو المكارم رئيس المجلس التصديري للصناعات الكيماوية والأسمدة أن المعرض يعد فرصة متميزة لالتقاء رجال الصناعة والاقتصاد المهتمين بقطاع صناعة البلاستيك والبتروكيماويات المصرية والذي شهد نموا هائلا خلال الأونة الأخيرة مما ساهم في وضع القطاع على رأس أكثر القطاعات نموا وربحية وجذبا للاستثمارات وأيضا كأكثر القطاعات بحجم الصادرات، لافتا إلي أنه لأول مرة يتم بالمعرض تخصيص مساحة للشركات متناهية الصغر تحت رعاية ودعم المجلس التصديري للصناعات الكيماوية والأسمدة وذلك لتأهيلهم لعمليات التصدير للخارج ودمجهم داخل القطاع.

وقد تفقدت الوزيرة عدد من أجنحة الدول العربية والأجنبية المشاركة بالإضافة إلى أجنحة كل من المجلس التصديري للصناعات الكيماوية والهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة ومركز تحديث الصناعة .

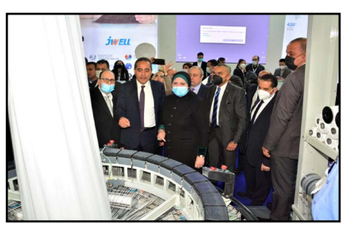

بمشاركة ٢١ شركة أعضاء بالمجلس التصديرى للصناعات الغذائية
المكتب التجاري المصري بالعاصمة نيروبى ينظم منتدى أعمال مصري كيني

نظم المكتب التجاري المصري بالعاصمة الكينية نيروبي وبالتعاون والتنسيق مع المجلس التصديرى للصناعات الغذائية وتحت رعاية غرفة التجارة والصناعة الكينية منتدى الأعمال المصري الكيني وذلك بمشاركة بعثة الشركات المصرية أعضاء المجلس التي تضمنت ٢١ شركة من مختلف القطاعات الغذائية التي تلبى احتياجات السوق الكيني وأسواق الدول الحبيسة المجاورة.

شارك في فعاليات المنتدى متحدثون رسميون عن الجانب الكيني من وزارة الصناعة والتجارة وتنمية المشروعات الكينية، وغرفة التجارة والصناعة الكينية ومسئولو اتحاد القطاع الخاص الكيني، وافتتح الفعاليات السفير/ خالد الأبيض، سفير مصر في كينيا.

وقال المستشار تجارى/ عمرو البكري رئيس المكتب التجاري المصري بالعاصمة الكينية نيروبى إن تنظيم هذا المنتدى يأتي في إطار تنفيذ توجيهات السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة بضرورة تنفيذ المحاور الأساسية لاستراتيجية الوزارة للتحرك نحو قارة أفريقيا لزيادة الاستثمارات ومضاعفة الصادرات المصرية إلى أسواق القارة، لافتا إلى أن المنتدى يعد أول حدث اقتصادي بعد استضافة مصر لقمة الكوميسا الحادية والعشرين خلال شهر نوفمبر الماضي وتولي فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي رئاسة الكوميسا.

وأوضح البكري أن المنتدى شهد عقد ٦٠٠ اجتماع ثنائي بين الشركات المصرية ونظرائها بهدف بحث إمكانية التعاون مع الشركات الكينية المستوردة لتوريد احتياجاتها من مصر، لافتا إلى أن أعمال الاجتماعات الثنائية ساهمت في موافاة كبريات الشركات الكينية المستوردة والتجار والموزعين لبنود الصناعات الغذائية بعروض تصديرية للمنتجات الغذائية المصرية، تمهيدا لإبرام تعاقدات تصديرية تقدر قيمتها بنحو ٢٥ مليون دولار يتم توريدها على مدار العام الجارى بصفة منتظمة خاصة من بنود السكر الأبيض، الأجبان، الزيوت، منتجات المطاحن، والحلويات، وبما ينعكس على زيادة إجمالي حجم الصادرات المصرية لكينيا خلال عام ٢٠٢٢.

وأضاف رئيس المكتب التجاري المصري بالعاصمة نيروبى أن فعاليات الاجتماعات الثنائية شهدت حضورا مكثفا لعدد كبير من المستوردين والموزعين ومديري التوريد وشهد الحدث إقبال على المنتجات الغذائية المصرية باعتبارها من أبرز المنتجات المنافسة بالسوق الكينية نظرا لجودة المنتجات المصرية وأسعارها التنافسية فضلا عن تمتعها بإعفاءات جمركية في إطار اتفاقية الكوميسا.

وزيرة التجارة والصناعة تقوم بجولة تفقدية بمدينة الجلود بالروبيكي

نيفين جامع: تم إنجاز ٩٠٪ من أعمال إنشاءات منطقة الـ١٠٠ مصنع للمنتجات تامة الصنع... والانتهاء منها نهاية الشهر المقبل تمهيداً لطرحها للمستثمرين

أعلنت السيدة / نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة انه جاري الانتهاء من أعمال الإنشاءات بمنطقة الـ ١٠٠ مصنع لإنتاج منتجات الجلود تامة الصنع مشيرة إلى أن نسبة الإنجاز بالمنطقة تبلغ حالياً٩٠٪ حيث من المخطط أن يتم الانتهاء منها نهاية الشهر المقبل، تمهيداً لطرحها أمام المستثمرين.

جاء ذلك خلال الجولة التفقدية التي قامت بها الوزيرة لمدينة الجلود بالروبيكى، وقد رافق الوزيرة خلال الزيارة اللواء/ محمد الزلاط رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية والمهندس محمود محرز رئيس شركة القاهرة للاستثمار الصناعي والمسؤولة عن إدارة مدينة الجلود بالروبيكى والسيد حاتم العشري مستشار الوزيرة للاتصال المؤسسي والمهندس/ محمود سرج رئيس المجلس التصديري للجلود والسيد/ أحمد رضا معاون الوزير لشؤون الصناعة والمشرف على المراكز التكنولوجية.

وقد تضمنت الجولة تفقد توسعات مدينة الجلود بالروبيكى ومنطقة استكمال مصانع الغراء والبالغ عددها ٥٤ مصنع والتي يجرى الانتهاء من مرحلة التشطيبات النهائية بها وكذا منطقة استكمال المدابغ لباقي مستحقي مدابغ مجرى العيون، كما تفقدت الوزيرة المركز التكنولوجي الجاري إعادة تطويره حالياً.

واكدت الوزيرة ان الوزارة تولي اهتماماً كبيراً بتنمية وتطوير صناعة الجلود بكافة حلقاتها التصنيعية من الدباغة وحتى المنتج تام الصنع وذلك بهدف الارتقاء بجودة وتنافسية المنتجات المصنعة محلياً وزيادة قيمتها المضافة ومن ثم زيادة معدلات التصدير.

وقالت ان مدينة الجلود الجديدة بمنطقة الروبيكي تمثل نقطة انطلاق لتطوير هذه الصناعة الواعدة والتي تمتلك فيها مصر مزايا تنافسية كبيرة تؤهلها لتكون محور ارتكاز لصناعة الجلود اقليميا ودوليا.

ولفتت الوزيرة حرص الحكومة المصرية على تطوير مدينة الجلود بالروبيكى والارتقاء بها لمستويات المدن العالمية المتخصصة في صناعة الجلود، مشيرة إلى أنه من المستهدف نقل كافة مصانع وورش الجلود على مستوى الجمهورية إلى مدينة الجلود بالروبيكى لتصبح أحد أكبر التجمعات العالمية المتخصصة في صناعة الجلود.

وقالت جامع أن الدولة وفرت تمويلاً يبلغ ٧,٢ مليار جنيه لمشروع مدينة الجلود بالروبيكى بمراحله الثلاث تضمنت ٢,٥ مليار جنيه للمرحلة الأولى و ١,٦ مليار جنيه لمحطات المشروع والمرحلة الثانية بالاضافة إلى ٢,٩ مليار جنيه للمرحلة الثالثة « منطقة الـ١٠٠ مصنع «.

وأشادت الوزيرة خلال جولتها بالمدينة بالتزام العمالة الفنية بالتواجد داخل المصانع وذلك على الرغم من الظروف المناخية الصعبة التي تشهدها البلاد حالياً، مؤكدةً أن استمرار دوران عجلة الإنتاج في ظل هذه الظروف بالاضافة إلى تداعيات انتشار فيروس كورونا تعد عامل رئيسي في الحفاظ على معدلات إنتاجية قطاع دباغة وصناعة الجلود ومن ثم زيادة معدلات التصدير.

وفي هذا الإطار أشارت جامع إلى أن قطاع دباغة الجلود والمنتجات الجلدية من أبرز القطاعات التي حققت زيادة كبيرة خلال عام ٢٠٢١ حيث بلغ حجم صادراته ٨٦,٣ مليون دولار مقابل ٥٢ مليون دولار خلال عام ٢٠٢٠ بنسبة زيادة بلغت ٦٤٪، لافتة إلى أن أهم الأسواق التي استقبلت منتجات الجلود والدباغة المصرية خلال العام الماضي تضمنت الصين بقيمة ٢٧ مليون دولار وإسبانيا بقيمة ١٨ مليون دولار والهند بقيمة ١١ مليون دولار وإيطاليا بقيمة ٧ مليون دولار.

وتلتقي الرئيس التنفيذي للمؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة لاستعراض خطة عمل المؤسسة في مصر خلال العام الجاري ومتابعة المشروعات الجاري تنفيذها

عقدت السيدة/ نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة لقاءً موسعا مع المهندس/ هاني سنبل الرئيس التنفيذي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والوفد المرافق له تناولت استعراض خطة عمل المؤسسة في مصر خلال عام ٢٠٢٢ ومتابعة المشروعات التي تنفذها المؤسسة في مصر في مجالات دعم التجارة وبرامج تمكين المرأة وغيرها، حضر اللقاء الوزير مفوض تجاري عمرو هزاع مستشار الوزيرة للمشروعات التنموية والسيدة/ هبه جمال ممثل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بمصر.

وقالت الوزيرة أن المؤسسة تعد أحد أهم شركاء التنمية للدولة المصرية حيث تسهم مشروعاتها في دعم قطاعات التجارة والصناعة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومشروعات تمكين المرأة بالإضافة إلى دعم اواصر التعاون التجاري بين الدول العربية ودول القارة الافريقية في اطار مبادرة المساعدة من اجل التجارة للدول العربية.

وأشارت جامع الى انه يجرى حاليا وضع الترتيبات الخاصة لانشاء اول اكاديمية للمصدرين في مصر بالتعاون مع المؤسسة الاسلامية الدولية لتمويل التجارة، لافتة الى انه من المخطط ان تضم الاكاديمية كيان مؤسسي يقدم برامج تدريبية لدعم المصدر المصري وتعزيز قدراته على النفاذ للمزيد من الاسواق العالمية وأضافت الوزيرة ان اللقاء تناول امكانية تنظيم نسخة من معرض تراثنا للمنتجات التراثية والحرف اليدوية والذي ينظمه جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وذلك خلال فعاليات الاجتماع السنوي لمجلس محافظي البنك الاسلامي للتنمية والذي سيعقد بمدينة شرم الشيخ خلال شهر يونيو المقبل بمشاركة ٥٧ دولة ومايزيد عن ٣ آلاف مشارك.

ومن جانبه اكد المهندس/ هاني سالم سنبل الرئيس التنفيذي للمؤسسة الدولية الاسلامية لتمويل التجارة حرص المؤسسة على تنفيذ المزيد من البرامج التنموية في مصر باعتبارها احدى اهم الدول الشريكة للمؤسسة، مشيراً الى اهمية تحقيق التكامل بين كافة شركاء التنمية في مصر بهدف تحقيق افضل النتائج لدعم الاقتصاد المصري.

واضاف سنبل انه يجرى حاليا الاعداد لمشاركة المؤسسة بفعاليات قمة المناخ الـ ٢٧ والتي تستضيفها مصر بمدينة شرم الشيخ خلال شهر نوفمبر المقبل، مشيرا الى ان مجلس ادارة المؤسسة وافق على اطلاق المرحلة الثانية لبرنامج المساعدة من اجل التجارة بالدول العربية « الافتياس ٢ « والتي تستهدف تحسين بيئة التجارة الدولية في المنطقة العربية وجعلها اكثر كفاءة وشمولية وتوفير المزيد من فرص العمل والاسهام في تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي وتسهيل نفاذ الصادرات العربية للمزيد من الاسواق العالمية.

واوضح الرئيس التنفيذي للمؤسسة الدولية الاسلامية لتمويل التجارة ان الاجتماع السنوي لبرنامج جسور التجارة العربية الافريقية سيعقد في مصر خلال الفترة من ١٤- ١٥ مارس المقبل بمشاركة عدد كبير من الوزراء وممثلي المؤسسات التنموية العالمية، لافتا الى ان المؤسسة اعتمدت تمويل قدره ٢,٦ مليار دولار لتمويل المشروعات التنموية التي تنفذها في مصر، كما ان هناك امكانية لتبني المؤسسة لـ ٥٠ سيدة مصرية في مجال المنتجات اليدوية والتراثية وتوفير برامج دعم لمشروعاتهن لنفاذ منتجاتها للاسواق الدولية

وزيرة التجارة والصناعة تلتقي برئيس غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية لبحث سبل تنمية وتطوير العلاقات الاقتصادية المصرية الألمانية في مختلف القطاعات التجارية والصناعية والاستثمارية

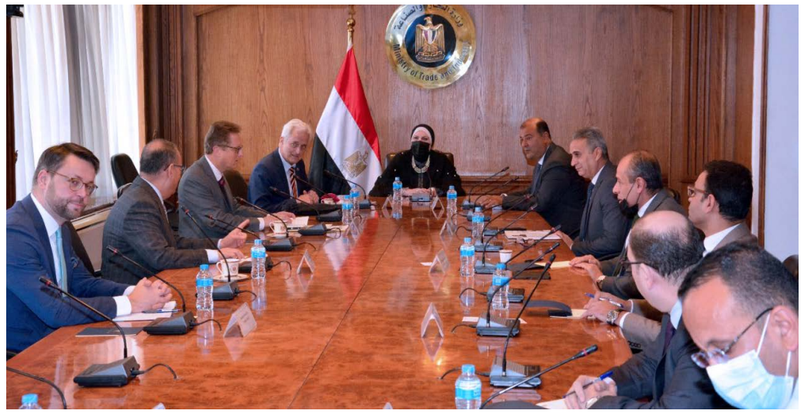

عقدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة لقاءً موسعا مع الدكتور/ بيتر رامزاور رئيس غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية تناولت سبل تنمية وتطوير العلاقات الاقتصادية المصرية الألمانية في مختلف القطاعات التجارية والصناعية والاستثمارية بالإضافة إلى قطاع الطاقة المتجددة، حضر اللقاء الدكتور/ خالد حنفي أمين عام اتحاد الغرف العربية والسيد/ فرانك هارتمان السفير الألماني بالقاهرة والسيد/ إبراهيم السجيني مساعد الوزيرة للشئون الاقتصادية والوزير مفوض تجاري/ يحيى الواثق بالله رئيس التمثيل التجاري .

وأكدت الوزيرة حرص الدولة المصرية على تعزيز العلاقات الثنائية بين القاهرة وبرلين في مختلف المجالات وعلى كافة الأصعدة خاصة وأن ألمانيا تعد احدى أهم الشركاء الاقتصاديين لمصر بدول الاتحاد الأوروبي.

وأشارت جامع إلى أن الاجتماع تضمن بحث عقد اللجنة الاقتصادية المصرية الألمانية المشتركة خلال النصف الثاني من شهر يونيو المقبل بالعاصمة الألمانية برلين، لافتة إلى إمكانية إقامة منتدى لرجال الأعمال بمصر وألمانيا لاستعراض فرص التعاون الاستثماري المشترك بين البلدين خاصة وأن ألمانيا ستستضيف خلال هذه الفترة فعاليات منتدى الأعمال العربي الألماني والذي سيعقد خلال الفترة من ٢١-٢٣ يونيو المقبل وهو ما يمثل فرصة متميزة لعرض المشروعات والفرص الاستثمارية المتاحة في مصر في مختلف القطاعات أمام دوائر الأعمال في الدول العربية وكذا دولة ألمانيا .

وأعربت الوزيرة عن تطلع الحكومة المصرية للتعاون مع ألمانيا في مجال الطاقة المتجددة وللاستفادة من الخبرات الألمانية الكبيرة بهدف توفير بدائل لمصادر الطاقة التقليدية والحفاظ على البيئة وبصفة خاصة فيما يتعلق بإنتاج الهيدروجين الأخضر والذى يعتمد إنتاجه بصفة رئيسية على الطاقة الشمسية والتي تتوفر في مصر على مدار العام، مشيرة إلى أن المباحثات تناولت أيضا حرص الوزارة على الاستفادة من التطور الكبير في مجال صناعة السيارات الألمانية والسعي لجذب استثمارات المانية للاستثمار في السوق المصري سواء في مجال صناعة السيارات أو الصناعات المغذية لها .

ونوهت جامع إلى أهمية التنسيق بين غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية والمكتب التجاري المصري بالعاصمة برلين للترويج للفرص الاستثمارية الواعدة بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس بدولة ألمانيا، مشيرةً إلى أنه تم تعديل اللائحة الخاصة بالمنطقة بما يسمح للمصانع العاملة بالمنطقة للتصدير للسوق المحلى.

ومن جانبه أكد الدكتور/ بيتر رامزاور رئيس غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية أن مصر تتمتع بمكانة كبيرة لدى دولة ألمانيا باعتبارها إحدى الدول المحورية بمنطقة الشرق الأوسط، مشيرا إلى أن المرحلة الحالية تشهد زخما غير مسبوق فيما يتعلق بالزيارات المتبادلة بين المسئولين ورجال الأعمال وممثلي منظمات الأعمال في البلدين وهو ما يعكس عمق وأهمية العلاقات الثنائية بين مصر وألمانيا.

وأشار إلى حرصه على بذل المزيد من الجهود لدفع العلاقات الثنائية المصرية الألمانية لمستويات متميزة وترجمتها لمشروعات تعاون ملموسة تصب في مصلحة الجانبين، مشيرا إلى أن زيارة الدكتور مصطفى مدبولي الأخيرة لبرلين على رأس وفد اقتصادي رفيع المستوى يضم ٨ وزراء ساهمت بشكل كبير في توسيع أطر التعاون الاقتصادي المشترك في مختلف المجالات.

ومن جهته أشار الدكتور/ خالد حنفي أمين عام اتحاد الغرف العربية إلى الفرص الاستثمارية الواعدة بالسوق المصري والذي يمثل محورا استثماريا وتصديريا رئيسيا لأسواق دول الشرق الأوسط وقارة افريقيا إلى جانب السوق المحلى الكبير والذي يتجاوز ١٠٠ مليون مستهلك.

اختتام مبادرة «أتعلم صح وادهن صح» وتكريم المشاركين من شباب الخريجين والمدربين

خالد أبو مندور: ٢٠٢ شاب وفتاة شاركوا بالمبادرة في مجالي فني دهان السيارات والأخشاب بتعاون وتنسيق مع وزارتي التعليم العالي والشباب وإحدى المجموعات الصناعية

نظمت مصلحة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهني تحت رعاية السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة حفل ختام مبادرة (أتعلم صح ادهن صح) والذي تضمن تخريج ٢٠٢ من المشاركين من شباب الخريجين والمدربين وتكريم ٢٦ خريج و٩ مدربين بدروع التكريم وشهادات التقدير، وذلك بحضور اللواء/ خالد أبو مندور، رئيس مصلحة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهني والسيدة / منال جمال الدين مدير عام إدارة تدريب الشباب بوزارة الشباب والرياضة والدكتورة/ مي التلاوي رئيس مجلس أمناء مؤسسة القيادات المصرية للتنمية (LEAD) والسيد/ هاني البلوني رئيس قطاع التسويق والمبيعات للمجموعة الدولية للدهانات الحديثة (ميدو) .

وقال اللواء/ خالد أبو مندور، رئيس مصلحة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهني أن تنفيذ مبادرة (أتعلم صح وادهن صح) يعكس جهود وزارة التجارة والصناعة ممثلة في مصلحة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهني في القيام بعمليات التطوير المستمر وإدخال مهن جديدة بمراكز التدريب التابعة لها بالإضافة إلى الاستفادة من الكوادر البشرية المؤهلة بالمصلحة في كافة التخصصات لتلبية احتياجات سوق العمل من العمالة الفنية المدربة ، مشيراً إلى أن مبادرة أتعلم صح ادهن صح عبارة عن برنامج تدريبي أطلقته المصلحة بالتنسيق مع مؤسسة القيادات المصرية للتنمية (LEAD)، والمجموعة الدولية للدهانات الحديثة (ميدو)، ووزارتي التعليم العالي والشباب والرياضة ، بهدف تأهيل الشباب والفتيات علي المهارات الفنية في دهان الأخشاب ودوكو السيارات ورفع مستوي القدرات المهنية للمتدربين.

وأوضح أبو مندور أن المبادرة بدأت منذ عام واستهدفت تدريب ٢٠٢ متدرب منهم ٧٠ فتاة ومتدرب واحد من ذوي الهمم على مهنة «فني دوكو» السيارات ودهان الأخشاب، من سن ١٨ إلى ٤٠ سنة لتعلم مهارات دهان السيارات ودهان الأخشاب وتمكينهم من اكتساب المهارات الفنية والسلوكية والقدرات والمعلومات المطلوبة وتطبيقها بصورة عملية وكذا معرفة أساسيات مهارات دهان السيارات ودهان الأخشاب بصورة صحيحة والمساهمة في توجيههم للعمل بشركات وإنشاء مشروعات صغيرة خاصة.

وأشار رئيس المصلحة إلي أن برنامج التأهيل تضمن عقد ٧ دورات في مجال دهان الأخشاب و٣ دورات في مجال دهان السيارات بمراكز التدريب المهني بدمياط والعاشر من رمضان و مركز السيارات بشبرا والجامعة التكنولوجية وكلية التربية النوعية، لافتا الى ان المبادرة استهدفت ايضاً عقد دورات TOT لمدربين الكفاية الإنتاجية القائمين على العملية التدريبية لتأهيلهم لتدريب الطلبة والطالبات وشباب الخريجين بالمراكز التدريبية .

ووجه رئيس الكفاية الانتاجية الدعوة لجميع الشركات الصناعية ورجال الصناعة للتعاون المثمر والبناء مع المصلحة سواء باختيار الخريجين للعمل أو لتدريب الكوادر الفنية لديهم وكذا تقديم أية مقترحات من جانبهم تساهم في إيجاد عمالة مدربة طبقاً للمهارات المطلوبة لسوق العمل ، لافتاً الى ان المصلحة تتميز بالمرونة في التدريب وإعداد المناهج التدريبية التي تناسب التحديث المستمر للصناعة المصرية وذلك تنفيذاً لتوجيهات فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي في إطار استراتيجية ورؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠.

هيئة التنمية الصناعية تستقبل وفداً صناعياً عراقياً لتعزيز التعاون الصناعي بين البلدين

الزلاط: المباحثات تناولت الاستفادة من الخبرات المصرية في إقامة المناطق والمجمعات الصناعية المتكاملة والمدن الصناعية المتخصصة بدولة العراق

استقبل اللواء/ محمد الزلاط رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية بمقر الهيئة وفدا صناعيا من دولة العراق برئاسة المهندس/ عمار عبد الله مستشار وزير الصناعة والمعادن العراقية لبحث سبل تعزيز التعاون الصناعي بين البلدين والاستفادة من الخبرات المصرية في مجال تنمية وتطوير المناطق الصناعية وانشاء المجمعات الصناعية المتكاملة والمدن المتخصصة والتجربة المصرية الناجحة في مشروع المطور الصناعي فضلا عن بحث دخول القطاع الخاص المصري في شراكة مع الجانب العراقي لتأهيل المصانع العراقية في ظل التوجه الرئاسي لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الجانبين، شارك في الاجتماع السيد/ حامد عواد، مدير هيئة المدن الصناعية العراقية وقيادات هيئة التنمية الصناعية وعدد من ممثلي الشركات الاستثمارية العامة بالعراق.

وأكد الزلاط ان هذا الاجتماع يأتي في إطار توجيهات السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة بضرورة تعزيز اواصر التعاون بين المصنعين في مصر والعراق والبدء في انشاء مشروعات مشتركة لا سيما في المجالات التي يحتاجها السوق العراقي لتحقيق التكامل الصناعي المشترك، لافتا إلى أن تلك الاجتماعات والزيارات تأتي تفعيلا لتوصيات اللجنة العليا المصرية العراقية المشتركة التي انعقدت خلال شهر اكتوبر ٢٠٢٠ بالعاصمة العراقية بغداد، برئاسة رئيسي الوزراء بالبلدين، وكذلك تطبيقاً لمذكرة التفاهم الموقعة في الشأن الصناعي بين وزيرة التجارة والصناعة ووزير الصناعة والمعادن العراقي، والتي تمثل نقطة انطلاقة في مستوى العلاقات الاقتصادية والصناعية بين البلدين.

وأضاف رئيس هيئة التنمية الصناعية ان اللقاء استعرض الخدمات التي تقدمها الهيئة وحزمة الاصلاحات التشريعية والاجرائية التي اتبعتها الحكومة لتحسين البيئة الاستثمارية، فضلا عن بحث إمكانية قيام الشركات المصرية بالاستثمار والتطوير والتأهيل والشراكة بالمصانع العراقية، والعروض المتاحة حالياً من الجانب العراقي، مشيرا الى ان هناك مجال كبير للتعاون في عدة قطاعات صناعية والتي ابدى الجانب العراقي اهتماما بها ومنها دباغة الجلود والغزل والنسيج والصناعات الهندسية والكيماويات والصناعات الدوائية.

واكد الزلاط حرص وزارة التجارة والصناعة ممثلة في الهيئة على تقديم كافة أوجه الدعم لتحقيق الشراكة على الصعيدين الحكومي والخاص، في كل ما يتعلق بالاستثمار الصناعي من خلال توفير كافة البيانات المطلوبة ونقل الخبرة وتقديم الاستشارات الفنية وتذليل العقبات التي تواجه البدء في هذا التعاون، وذلك بالتنسيق الكامل بهذا الشأن مع اتحاد الصناعات والتمثيل التجاري وقطاع الاتفاقيات التجارية بالوزارة.

تنظيم جولة تفقدية للوفد بمدينة الجلود بالروبيكي ومدينة الدواء بالقليوبية وعقد لقاء مشترك مع رجال الأعمال المصريين المهتمين بالاستثمار بالسوق العراقي

ومن ناحية اخرى نظمت الهيئة جولة تفقدية للوفد العراقي بمدينة الجلود بالروبيكي وذلك بحضور رئيس شركة القاهرة للاستثمار المسئولة عن إدارة مدينة الروبيكي المهندس محمود محرز، والمهندس محمود سرج رئيس المجلس التصديري للجلود والسيد/ محمد مهران رئيس شعبة الجلود بالغرفة التجارية وذلك للاطلاع على تجربة إنشاء المدن الصناعية المتخصصة وسبل إدارتها، حيث أشاد الوفد العراقي بمستوى التكنولوجيا الحديثة المتبعة في جميع المراحل التصنيعية للجلود، والتي تحقق التكامل التام بين المصانع والورش الموجودة بالمدينة لإخراج منتج نهائي عالي الجودة بمستويات ومعايير عالمية تسمح لها بالتصدير للخارج.

وزيرة التجارة والصناعة تستعرض أمام رئيس الوزراء الموقف التنفيذي للخطوات التنفيذية التي اتخذتها الوزارات والجهات بشأن الـ ١٠٠ إجراء تحفيزي لقطاع الصناعة

عقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، اجتماعاً؛ لاستكمال متابعة خطوات تنفيذ ١٠٠ إجراء مقترحة لتحفيز قطاع الصناعة، وذلك بحضور السيدة / نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة، والمهندس/ محمد عبد الكريم، المدير التنفيذي لمركز تحديث الصناعة.

واستهل رئيس الوزراء الاجتماع، بالتأكيد أن الدولة تعول على قطاع الصناعة ليقود قاطرة نمو الاقتصاد المصري خلال المرحلة المقبلة، ومن ثم فهناك ضرورة ملحة للإسراع بخطوات تنفيذ الـ ١٠٠ إجراء المقترحة لتحفيز هذا القطاع، في ضوء توجيه الرئيس عبدالفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، بتعزيز خطوات تشجيع الاعتماد على الصناعة الوطنية، وذلك من خلال التنسيق بين الوزارات المعنية ومجتمع رجال الأعمال والقطاع الخاص والمستثمرين؛ بهدف إقامة مشروعات استثمارية تصنيعية لسد الفجوات الاستيرادية لعدد من مدخلات الإنتاج المغذية لخدمة كافة القطاعات التنموية.

من جانبها، أكدت السيدة / نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة أن الإجراءات المقترحة تستهدف توفير احتياجات السوق المحلية، إلى جانب زيادة الصادرات المصرية للأسواق العالمية وفقا لخطة ممنهجة ترتكز على رواج المنتج المصري بتلك الأسواق، اعتمادا على زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المصرية.

واستعرضت الوزيرة الموقف التنفيذي للخطوات التنفيذية التي اتخذتها الوزارات والجهات المعنية خلال الفترة الماضية بشأن الـ ١٠٠ إجراء تحفيزي لقطاع الصناعة، لافتة في هذا الصدد إلى أنه تم تقسيم الإجراءات إلى مدد زمنية؛ من أجل إتاحة الفرصة لمراجعة الإجراءات والوقوف على معدلات الأداء بشكل دوري، بحيث تكون قصيرة الأجل وتتضمن ٥٨ إجراء، ومتوسطة الأجل وتتضمن ٣٣ إجراء، وطويلة الأجل وتتضمن ٩ إجراءات.

كما نوهت وزيرة التجارة والصناعة إلى أنه تم الانتهاء من ٣٠ إجراء مع عدد من الوزارات والجهات، وجار استكمال التنسيق مع الجهات الأخرى لتحديث البيان تباعا، حيث تضمنت الإجراءات المنتهية زيادة دعم الهيئة القومية لسلامة الغذاء، ورفع الكفاءات الفنية بها، بما يسهم في تيسير عمليات التصدير، وتوسيع نطاق الاستفادة من المجالس التصديرية القائمة لتشمل الصناعات الغذائية الصغيرة، خاصة منتجي صناعات منتجات الألبان، ووضع آليات لتحفيز صغار المنتجين على الانضمام لتلك المجلس.

وأضافت الوزيرة أنه تم كذلك الانتهاء من تفعيل لجان الفحص المشترك بالموانئ والمنافذ الجمركية، وربطها إلكترونيا بجهات الاختصاص التابعة، فضلا عن تبسيط نظام التكويد والتراخيص وإصدار الشهادات الزراعية بسهولة، وتقليل الجهات المتعامل معها وتقريبها من المزارع، وتعميم منظومة تداول القطن على كافة محافظات الجمهورية.

وفي الوقت نفسه، أشارت الوزيرة إلى الانتهاء أيضا من تفعيل دور برامج مركز تحديث الصناعة التي تستهدف تطوير المصانع، بما يسهم في تشجيع الشركات المستثمرة على زيادة نسبة المكون المحلي، ووضع حزم تشجيعية للصناعات المغذية لزيادة نسب المكون المحلي، بالإضافة إلى تبسيط إجراءات الحصول على وحدات بالمجمعات الصناعية الجديدة التي تم طرحها وخفض التكاليف ذات الصلة بعمليات التقييم ودراسات الجدوى، والتعاون مع مراكز التصاميم الدولية والاستفادة من خبرات المصممين ذوي السمعة العالمية لتطوير الإنتاج بما يتناسب مع أذواق الأسواق المستهلكة، وتفعيل دور المراكز التكنولوجية.

كما نوهت جامع إلى الانتهاء كذلك من إجراءات تعزيز الشراكة بين الجامعات ومراكز البحوث مع القطاع الخاص؛ لإنشاء وتفعيل المراكز البحثية الخاصة في المناطق الصناعية الجديدة، وإنشاء التجمعات الابتكارية في القطاعات ذات الأولوية، وتعزيز استفادة الصناعات الإلكترونية ومنتجاتها من حوافز برنامج تنمية الصادرات، وميكنة صندوق تنمية الصادرات؛ من أجل تسريع إجراءات رد المساندة التصديرية.

وتضمنت الإجراءات المنتهية أيضا التوسع وتسهيل أعمال شركات ضمان مخاطر التصدير، وتعزيز عمليات فتح فروع للبنوك في الدوائر الجمركية، وإنشاء فروع صغيرة للبنوك بالمحافظات والمناطق النائية، فضلا عن تفعيل تخصيص نسبة لا تقل عن ٢٠ ٪ من المشتريات الحكومية لصالح المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وتفعيل إعفاء المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر من ضريبة الأرباح الرأسمالية في حالة بيع الآلات والمعدات واستخدام العائد في شراء آلات ومعدات جديدة.

كما تم إعداد دليل إجراءات لتحويل المشروعات من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي، فضلا عن اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للمساعدة في المحافظة على المشروعات التراثية.

وفي ختام الاجتماع، شدد رئيس الوزراء على ضرورة متابعة تنفيذ جميع الإجراءات المقترحة، مؤكدا على أنه سيتم استمرار متابعة هذا الملف الحيوي بصفة دورية؛ حتى يتسنى الانتهاء في أقرب وقت ممكن، والاستفادة من كل الإجراءات لتحفيز قطاع الصناعة.

وزيرة التجارة والصناعة تبحث مع وفد غرفة التجارة العربية البريطانية سبل تعزيز العلاقات الاقتصادية بين مصر والمملكة المتحدة

عقدت السيدة/ نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة لقاءً مع وفد غرفة التجارة العربية البريطانية ضم السيد/ بندر علي رضا الامين العام والرئيس التنفيذي والسيد/ عبد السلام الادريسي نائب الامين العام للغرفة، حيث تناول اللقاء سبل تفعيل دور الغرفة في تنمية وتطوير علاقات التعاون الاقتصادي التجاري والصناعي والاستثماري المشترك بين مصر والمملكة المتحدة خلال المرحلة المقبلة.

وأشارت الوزيرة إلى أهمية تفعيل الجهود المشتركة بين مسئولي ومجتمعي الاعمال في البلدين لتحقيق اقصى استفادة ممكنة من اتفاقية المشاركة المصرية البريطانية والتي تم توقيعها بين البلدين عقب خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي، لافتة إلى أن الصادرات المصرية لأسواق المملكة المتحدة بلغت العام الماضي نحو مليار و٧٩ مليون دولار مقارنة بنحو ٧٣٨ مليون دولار عام ٢٠٢٠ محققة نسبة زيادة بلغت ٤٦,٢٪.

ونوهت الوزيرة الى ان اللقاء بحث امكانية تنظيم منتدى اعمال مصري بريطاني بمشاركة مجتمعي الاعمال بالبلدين لاستعراض الفرص الاستثمارية المتاحة بكل من مصر والمملكة المتحدة في مختلف القطاعات الانتاجية والخدمية الاقتصادية المتميزة لكلا البلدين بهدف زيادة التدفقات الاستثمارية المشتركة خاصة في ظل المقومات والفرص الاستثمارية المتميزة بكلا البلدين

ولفتت جامع الى الدور الهام لغرفة التجارة العربية البريطانية في تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بين الدول العربية والمملكة المتحدة، لافتة الى اهمية قيام الغرفة بالترويج للاقتصاد المصري لدى دوائر الاعمال البريطانية وتعريف المستثمر بالفرص والحوافز الاستثمارية المتاحة في مصر وبصفة خاصة فيما يتعلق بالحوافز الاستثمارية والمجمعات الصناعية وأهم القطاعات الاستثمارية المستهدفة.

ومن جانبه أكد السيد/ بندر علي رضا الامين العام والرئيس التنفيذي للغرفة التجارية العربية البريطانية حرص الغرفة على فتح قنوات للتواصل والحوار بين الدولة المصرية ودوائر الاعمال بالمملكة المتحدة بهدف نقل الصورة الحالية حول المشروعات التنموية التي نفذتها مصر مؤخرا وكذا الفرص الاستثمارية المتاحة بمختلف القطاعات الانتاجية وذلك بهدف جذب المزيد من رؤوس الاموال البريطانية للسوق المصري والاستفادة من الامكانات والمقومات والتقنيات والتكنولوجيات الصناعية المتقدمة ونقلها للصناعة المصرية.

وأشار رضا الى اهمية تعزيز الجهود المشتركة بين الحكومة المصرية وغرفة التجارة العربية البريطانية لتعريف المجتمع البريطاني بصفة عامة ودوائر الاعمال بصفة خاصة بالمقومات الكبيرة للاقتصاد المصري والمشروعات الصناعية والاستثمارية القائمة والمستهدفة بالإضافة الى الحوافز الضريبية والتمويلية المتاحة وتوافر العمالة المؤهلة للمشروعات الصناعية تحت رعاية فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي

في أحدث تقرير أعده مستودع بيانات التجارة الخارجية بهيئة الرقابة على الصادرات والواردات
لأول مرة في تاريخ التجارة الخارجية المصرية.... الصادرات السلعية المصرية تتجاوز الـ٣٢ مليار دولار وتحقق نسبة زيادة ٢٦٪

أعلنت السيدة / نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة أن الصادرات المصرية غير البترولية بلغت عام ٢٠٢١ ولأول مرة ٣٢ مليار و١٢٨ مليون دولار مقابل ٢٥ مليار و٤٢٧ مليون دولار خلال عام ٢٠٢٠ بفارق ٦ مليار و٧٠١ مليون دولار محققة زيادة كبيرة بنسبة ٢٦٪.

وقالت الوزيرة أن المؤشرات الإيجابية غير المسبوقة التي حققتها الصادرات السلعية المصرية العام الماضي ترجع إلى زيادة الطلب العالمي على المنتجات المصرية في مختلف القطاعات الإنتاجية وكذا الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة المصرية بصفة عامة ووزارة التجارة والصناعة بصفة خاصة لمساندة كافة القطاعات الإنتاجية والتصديرية خلال جائحة فيروس كورونا المستجد « كوفيد ١٩ « وهو ما ساهم في الحفاظ على الأسواق التصديرية والنفاذ إلى أسواق جديدة ، مشيرة إلى أن إقرار البرنامج الجديد لمساندة الصادرات ورد الأعباء وسداد المستحقات التصديرية المتأخرة لدى صندوق تنمية الصادرات ساهمت في تحقيق هذه القفزة غير المسبوقة في الصادرات.

وأضافت جامع أن الدولة نفذت عدد من الإجراءات والجهود التي ساهمت بدورها في الوصول لهذه المعدلات التصديرية المتميزة تضمنت إعادة تشكيل المجلس الأعلى للتصدير برئاسة فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي وإعادة تشكيل المجالس التصديرية بالإضافة الى العمل على تحقيق الاستفادة القصوى من المكاتب التجارية في الخارج وكذا اتفاقيات التجارة الحرة والتفضيلية الموقعة مع عدد كبير من الدول والتكتلات الاقتصادية العالمية.

ولفتت الوزيرة الى انه وفقا للتقرير الذى اعده مستودع بيانات التجارة الخارجية بالهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات - فقد أوضح أن التوزيع الجغرافي للصادرات المصرية خلال عام ٢٠٢١ تضمن الاتحاد الأوروبي بقيمة ٩ مليار و١٥٣ مليون دولار مقابل ٥ مليار و ٨٨١ مليون دولار خلال عام ٢٠٢٠ بنسبة زيادة بلغت ٥٦٪ والولايات المتحدة الأمريكية بقيمة ٢ مليار و ٤٤٦ مليون دولار مقابل مليار و٦١٨ مليون دولار بنسبة زيادة بلغت ٥١ ٪ وأسواق أخرى بقيمة ٩ مليار و١٢٨ مليون دولار مقابل ٦ مليار و٩٧٨ مليون دولار خلال عام ٢٠٢٠ بنسبة زيادة بلغت ٣١٪ وقارة أفريقيا بدون الدول العربية بقيمة مليار و٨٥٣ مليون دولار مقابل مليار و٤٤٥ مليون دولار خلال عام ٢٠٢٠ بنسبة زيادة بلغت ٢٨٪ .

ونوهت جامع إلى أن ١٣ قطاعا تصديريا حققت صادراتها زيادة ملموسة خلال عام ٢٠٢١ تضمنت قطاع الجلود والأحذية والمنتجات الجلدية بقيمة ٨٦ مليون دولار مقابل ٥٣ مليون دولار خلال عام ٢٠٢٠ بنسبة زيادة بلغت ٦٤٪ وقطاع الطباعة والتغليف والورق والكتب والمصنفات الفنية بقيمة ٩٧٧ مليون دولار مقابل ٦٤٢ مليون دولار خلال عام ٢٠٢٠ بنسبة زيادة بلغت ٥٢٪ وقطاع السلع الهندسية والإلكترونية بقيمة ٣ مليار و٣٨٧ مليون دولار مقابل ٢ مليار و٣١٥ مليون دولار خلال عام ٢٠٢٠ بنسبة زيادة بلغت ٤٦٪ وقطاع المنتجات الكيماوية والأسمدة بقيمة ٦ مليار و٧٠٢ مليون دولار مقابل ٤ مليار و٦١٤ مليون دولار خلال عام ٢٠٢٠ بنسبة زيادة بلغت ٤٥٪ وقطاع الملابس الجاهزة بقيمة ٢مليار و٢٧ مليون دولار مقابل مليار و٤٥٧ مليون دولار خلال عام ٢٠٢٠ بنسبة زيادة بلغت ٣٩٪.

واوضحت الوزيرة أن القطاعات التصديرية تضمنت أيضا قطاع المفروشات بقيمة ٦٥٣ مليون دولار مقابل ٤٩٦ مليون دولار خلال عام ٢٠٢٠ بنسبة زيادة بلغت ٣٢٪ وقطاع الصناعات الطبية بقيمة ٦٩٠ مليون دولار مقابل ٥٣٠ مليون دولار خلال عام ٢٠٢٠ بنسبة بلغت ٣٠٪ وقطاع الغزل والمنسوجات بقيمة ٩٢٣ مليون دولار مقابل ٧٢٤ مليون دولار خلال عام ٢٠٢٠ بنسبة زيادة بلغت ٢٧٪ وقطاع الصناعات اليدوية بقيمة ٢٥٤ مليون دولار مقابل ٢٠٦ مليون دولار خلال عام ٢٠٢٠ بنسبة زيادة بلغت ٢٣٪ وقطاع الصناعات الغذائية بقيمة ٤مليار و٥٧ مليون دولار مقابل ٣مليار و ٣٧١ مليون دولار خلال عام ٢٠٢٠ بنسبة زيادة بلغت ٢٠٪ وقطاع الأثاث بقيمة ٢٦٧ مليون دولار مقابل ٢٤٥ مليون دولار خلال عام ٢٠٢٠ بنسبة زيادة بلغت ٩٪ وقطاع الحاصلات الزراعية بقيمة ٢مليار و٥٢٥ مليون دولار مقابل ٢مليار و٣٩٢ مليون دولار خلال عام ٢٠٢٠ بنسبة زيادة بلغت ٦٪ وقطاع مواد البناء بقيمة ٦مليار و٥٣٨ مليون دولار مقابل ٦مليار و ٢٤٥ مليون دولار خلال عام ٢٠٢٠ بنسبة زيادة بلغت ٥٪.

وقد أشار التقرير إلى أن أكبر الأسواق المستقبلة للصادرات المصرية خلال عام ٢٠٢١ تضمنت الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة ٢ مليار و٤٤٦ مليون دولار والمملكة العربية السعودية بقيمة مليار و٩٩٥ مليون دولار وتركيا بقيمة مليار و٩٧٥ مليون دولار وإيطاليا بقيمة مليار و٨٥٢ مليون دولار والإمارات العربية المتحدة بقيمة مليار و١٩٦ مليون دولار ومالطا بقيمة مليار و١٥٩ مليون دولار واسبانيا بقيمة مليار و١٥٦ مليون دولار وبريطانيا وأيرلندا الشمالية بقيمة مليار و ٧٩ مليون دولار وليبيا بقيمة ٩٣٨ مليون دولار وكندا بقيمة ٨٢٣ مليون دولار.

قرار وزارى باشتراطات الإفراج عن سيارات الركوب من الفئة M1 الواردة للاتجار حتى ٧ مقاعد بخلاف السائق

أصدرت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة قرارا يحدد اشتراطات الإفراج عن سيارات الركوب من الفئة M١ الواردة للاتجار حتى ٧ مقاعد بخلاف السائق تتضمن وجود مراكز صيانة معتمدة طبقاً للتوزيع الجغرافي تتناسب طاقاتها الاستيعابية للخدمة مع عدد المركبات المباعة سنوياً بالسوق المحلي، وتوافر قطع الغيار الأساسية ذات الصلة بجداول الصيانة الصادرة من الشركات المنتجة بحيث تغطى بحد أدنى نسبة ١٥٪ من عدد المركبات، وكذا احتواء المركبة على عدد ٢ وسادة هوائية على الأقل، وذلك دون الإخلال بالشروط المنصوص عليها في الملحق رقم ٣ المرفق بلائحة القواعد المنفذة لأحكام القانون رقم ١١٨ لسنة١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير ونظام إجراءات فحص ورقابة السلع المستوردة والمصدرة الصادرة بقرار وزير التجارة والصناعة رقم ٧٧٠ لسنة ٢٠٠٥، على أن يبدأ العمل بهذا القرار بعد شهر من نشره في الوقائع المصرية.

وقال السيد/ إبراهيم السجيني مساعد الوزيرة للشؤون الاقتصادية إن القرار يأتي في إطار حرص الدولة على توافر كافة اشتراطات السلامة والأمان في المركبات الواردة للسوق المحلي بما فيها خدمات ما بعد البيع من خلال وجود مراكز صيانة معتمدة في كافة محافظات الجمهورية، وضمان جودة الصيانة التي تتم على المركبات، الأمر الذي يسهم في الحفاظ على سلامة وأمان المستهلك والحد من الإصابات الناتجة عن حوادث الطرق.

ومن جانبه أوضح الدكتور/ خالد صوفي رئيس الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة أن القرار يستهدف توافر قطع الغيار الأساسية للمركبات بما لا يخل بالمواصفات الفنية بالمركبة والسمات الأساسية وتصميمها طبقاً لسنة الموديل بحيث تغطى بحد أدنى نسبة ١٥٪ من عدد المركبات، مشيراً إلى أن اشتراط احتواء المركبة على عدد ٢ وسادة هوائية على الأقل يتوافق مع النظم والمعايير الدولية بحيث يكون حجمها ملائماً لنظام التوجيه وحماية مقعد السائق ومقعد الكابينة الأمامية عند حوادث الاصطدام، ليتكامل نظام الوسائد الهوائية مع باقي أنظمة ومكونات المركبة.

وزيرة التجارة والصناعة تترأس الاجتماع الأول للجنة دعم صناعة السجاد المصري

اعلنت السيدة/ نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة انه يجرى حاليا اعداد دراسة متكاملة للارتقاء بصناعة السجاد المصري وزيادة قدرته التنافسية سواء داخل السوق المحلي او في الاسواق الخارجية، وذلك بالتنسيق والتعاون مع كافة الاجهزة المعنية والقطاع الخاص ممثلا في الشركات العاملة في انتاج السجاد والغرف الصناعية والمجالس التصديرية المعنية

جاء ذلك خلال ترأس الوزيرة للاجتماع الاول للجنة دعم صناعة السجاد في مصر والتي شكلها دولة رئيس مجلس الوزراء بعضوية وزارات المالية وقطاع الاعمال العام والتعاون الدولي وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وجهاز مشروعات الخدمة الوطنية والهيئة العامة للاستثمار وغرفتي الصناعات النسيجية والملابس الجاهزة باتحاد الصناعات والمجلس التصديري للمفروشات الى جانب عدد من الشركات المنتجة للسجاد المصري.

وقد شارك في اللقاء الدكتورة/ جيهان صالح المستشار الاقتصادي لرئيس مجلس الوزراء والمهندس طارق شاش نائب الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والمهندس محمد عبد الكريم المدير التنفيذي لمركز تحديث الصناعة إلى جانب ممثلين عن الجهات الأعضاء باللجنة.

وقالت الوزيرة إن تشكيل اللجنة يأتي في إطار تنفيذ تكليفات القيادة السياسية بشأن تنمية وتطوير صناعة السجاد المصري خاصة وأن مصر تمتلك إمكانات ومقومات كبيرة تؤهلها لتعميق هذه الصناعة وزيادة قيمتها المضافة الأمر الذي يسهم في زيادة معدلات الإنتاجية والجودة ومن ثم إحداث طفرة في معدلات التصدير.

وأشارت جامع إلى أن الاجتماع استعرض عدد من المحاور تضمنت تعظيم الاستفادة من الاتفاقيات التجارية الموقعة بين مصر ودول العالم لتسهيل نفاذ منتج السجاد المصري إلى الأسواق الخارجية مع دراسة توقيع اتفاقيات شراكة جديدة مع الدول المستهدف النفاذ إلى أسواقها وتقديم مزيد من خدمات الدعم الفني والتكنولوجي للشركات وبما يسهم في زيادة معدلات الإنتاج وخفض التكلفة، فضلا عن دراسة إنشاء مدرسة للتعليم الفني متخصصة في تعليم صناعة السجاد لتخريج وتأهيل العمالة الفنية والتوسع في مشاركة الشركات المصرية في معارض السجاد العالمية، وكذا توفير آليات وبرامج تمويلية سواء لإقامة توسعات في مشروعات قائمة أو بدء مشروعات جديدة مع السعي لتوفير مدخلات تلك الصناعة محليا، ودراسة استخدام ألياف النخيل بديلا عن استيراد الجوت.

ولفتت الوزيرة إلى أن صناعة السجاد المصري تحظى بإقبال وثقة المستهلكين سواء داخل السوق المحلي أو في الأسواق الخارجية، مشيرة في هذا الإطار إلى أن صادرات مصر من السجاد شهدت زيادة خلال السنوات الخمس الماضية حيث ارتفعت من ٢٩٨ مليون دولار في عام ٢٠١٦ لتصل إلى ٣٤٠ مليون دولار في عام ٢٠٢٠.

وزيرة التجارة والصناعة تستقبل وزير الدولة الليبي للشئون الاقتصادية لبحث آخر تطورات ومستجدات التعاون الاقتصادي المشترك بين البلدين

استقبلت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة الدكتور/ سلامة الغويل وزير الدولة الليبي للشئون الاقتصادية حيث استعرض اللقاء آخر تطورات ومستجدات علاقات التعاون الاقتصادي المشترك بين البلدين وسبل تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية والصناعية بين مصر وليبيا خلال المرحلة المقبلة، حضر اللقاء الوزير مفوض تجاري يحيي الواثق بالله رئيس التمثيل التجاري.

وقالت الوزيرة إن الدولة المصرية حريصة على تعزيز أطر التعاون المشترك مع دولة ليبيا الشقيقة في مختلف المجالات وعلى كافة الاصعدة، لافتة إلى أهمية البناء على العلاقات التاريخية الوطيدة وعلاقات الجوار والعروبة وترجمتها لمشروعات تعاون ملموسة تصب في مصلحة الشعبين الشقيقين والاقتصادين المصري والليبي على حد سواء.

وأشارت جامع إلى أن الفترة الحالية تشهد تعاونا ملموسا بين البلدين في المجال الصناعي يستهدف نقل الخبرات الصناعية المصرية للاقتصاد الليبي بهدف استعادة دوران عجلة الإنتاج بها والاستفادة من المقومات الكبيرة للاقتصاد الليبي، لافتة إلى مكانية تعزيز التعاون الثنائي بين البلدين في المجال الاستثماري.

وأوضحت الوزيرة أن السوق الليبي يعد أحد أكبر الأسواق المستقبلة للصادرات المصرية عام ٢٠٢١ حيث احتل المرتبة الـ٩ عالميا بقيمة صادرات بلغت ٩٣٨ مليون دولار مقارنة بنحو ٥٧٠ مليون دولار خلال عام ٢٠٢٠ محققة نسبة زيادة بلغت ٦٤,٥٪.

ومن جانبه أكد الدكتور/ سلامة الغويل وزير الدولة الليبي للشئون الاقتصادية حرص بلاده على تعزيز أواصر التعاون الاقتصادي المشترك بين البلدين وبما يعكس الروابط التاريخية والجغرافية مع دولة مصر الشقيقة، مشيرا إلى حرص الحكومة الليبية على نقل التجربة الاقتصادية المصرية الناجحة للاقتصاد الليبي وبصفة خاصة فيما يتعلق بتطوير القطاع الصناعي وتعزيز التجارة الخارجية وتنمية وتطوير القطاع الاستثماري.

وأشار الغويل إلى أهمية ترجمة المواقف المشتركة بين البلدين لمشروعات تعاون ملموسة تعود بالنفع على كلا البلدين، مشيرا إلى ضرورة تفعيل الجهود الحكومية للاستفادة من كافة اتفاقيات التعاون الموقعة بين البلدين خلال زيارة رئيس الوزراء المصري الدكتور مصطفى مدبولي لليبيا خلال شهر أبريل من العام الماضي.

ونبحث مع وفد غرفة التجارة العربية الأمريكية سبل زيادة الصادرات المصرية للأسواق الأمريكية وجذب المزيد من الاستثمارات للسوق المصري

استقبلت السيدة/ نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة وفد غرفة التجارة العربية الأمريكية برئاسة السيد/ نائل الكباريتي رئيس الجانب العربي للغرفة حيث تناول اللقاء سبل تعزيز التعاون بين الحكومة المصرية والغرفة في الترويج للصادرات المصرية بالأسواق الأمريكية وكذا جذب المزيد من الاستثمارات الأمريكية للسوق المصري.

حضر اللقاء الدكتور/ خالد حنفي امين عام اتحاد الغرف العربية والدكتورة/ سارة الجزار المستشار الاقتصادي لاتحاد الغرف العربية والسيد/ فواز المضف مساعد المدير العام للشئون الاقتصادية للغرفة العربية الأمريكية.

وأكدت الوزيرة حرص الوزارة على تعزيز أطر التعاون المشترك مع منظمات الأعمال الاقليمية والدولية والاستفادة من إمكاناتها الكبيرة في تنمية وتطوير العلاقات التجارية بين مصر ومختلف دول العالم، مشيرةً إلى الدور الهام للغرفة التجارية العربية الأمريكية في دعم حركة التجارة البينية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية وتبادل البعثات التجارية والاستثمارية بين البلدين .

وأشارت جامع إلى أهمية الاستفادة من الإمكانات

الكبيرة للغرفة والتي تعد إحدى الكيانات المعترف بها رسميا من قبل جامعة الدول العربية والاتحاد العام للغرف العربية وهو ما يسهم في تمكن الغرفة من توفير خدمات كبيرة لمجتمعات الأعمال المصرية والعربية والأمريكية وتفعيل دورها في تعزيز التعاون الاقتصادي المشترك.

ومن جانبه قال السيد/ نائل الكباريتي الرئيس العربي لغرفة التجارة العربية الأمريكية أن الغرفة تقوم بدور محوري في تعزيز حركة التجارة البينية والاستثمارات المشتركة بين الولايات المتحدة الامريكية وكافة الدول العربية من خلال توفير المعلومات والتشبيك بين دوائر الأعمال العربية والأمريكية وتوفير الخدمات للشركات العربية المتعاملة مع السوق الأمريكي بالإضافة إلى التصديق على المعاملات الاقتصادية وتشريع الوثائق بين الجانبين، لافتا إلى أن الغرفة تعمل على تشجيع الاستثمارات الامريكية بالمنطقة العربية وتشجيع مشروعات ريادة الأعمال بمنطقة الشرق الأوسط.

قرار وزارى بمد فترة صلاحية الأسماك المجمدة لتكون ٩ أشهر والكبد المجمد ١٠ أشهر من تاريخ الذبح

د. خالد صوفي: القرار يسهم في استقرار سلاسل الامداد والتوريد وتلبية احتياجات المستهلك المصري

أصدرت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة قرارا بمد فترة صلاحية الأسماك والكبد المجمدة الواردة وفق المواصفة القياسية رقم (٢٦١٣-٢/ ٢٠٠٨) الخاصة بفترات صلاحية المنتجات الغذائية الجزء الثاني، فترات الصلاحية والملزمة بالقرارات الوزارية أرقام ٢٨٥ لسنة ٢٠٠٦ و٤٣٤ لسنة ٢٠٠٨ و٢٠٩ و٦٥٣ لسنة ٢٠٢٠، وكذا ٣٢٢ لسنة ٢٠٢١ لتكون بالنسبة للأسماك المجمدة ٩ أشهر وبالنسبة للكبد المجمد ١٠ أشهر من تاريخ الذبح، على أن يُعمل بالقرار في الفترة من ١ يناير حتى ٣٠ يونيه ٢٠٢٢ وينشر بالوقائع المصرية.

وقال الدكتور/ خالد صوفي رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة إن القرار يسهم في استقرار سلاسل الامداد والتوريد والبيع لهذه المنتجات بالسوق المحلي في ظل تداعيات الموجة الثالثة لجائحة فيروس كورونا المستجد.

وأشار صوفي إلى أن صدور القرار جاء بتنسيق كامل مع وزارة التموين والتجارة الداخلية وغرفة الصناعات الغذائية حيث لم تُسجل أي شكوى أو مشكلة منذ بداية تطبيق القرار الأخير في هذا الصدد.

تحت رعاية فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي
إفتتاح فعاليات المهرجان الدولي الخامس للتمور المصرية بسيوة

أهداف المهرجان:

- إلقاء الضوء على قطاع التمور بمصر وتوحيد جهود كافة الجهات من المؤسسات الحكومية والجهات البحثية والمنظمات الدولية للنهوض بالقطاع.
- إيجاد الحلول التطبيقية للمشاكل التي تواجه منتجي ومصنعي التمور وإقامة روابط قوية بين تلك الجهات.
- توثيق الروابط وتبادل الخبرات بين منتجي ومصنعي التمور من داخل مصر وخارجها.
- تشجيع الابتكار والمنافسة ونقل المعلومات الحديثة.
- تبادل الخبرات وفتح أفاق جديدة لمنتجي ومصنعي التمور لتسويق وتصدير منتجاتهم.

نبذة عن قطاع التمور المصرية:

- قطاع التمور في مصر يضم حوالي ١٥٠ منشأة صناعية تنتشر بمختلف مناطق الإنتاج بالوادي الجديد والواحات البحرية وسيوة وأسوان والأقصر والبدرشين والفيوم وبرج العرب والعامرية والدلتا ودمياط والشرقية.

وزيرة التجارة والصناعة تؤكد: الدولة المصرية تولي اهتماماً كبيراً بتنمية وتطوير قطاع التمور...ونسعى لعمل علامة تجارية عالمية لمنتجات التمور المصرية
مصر تحتل المرتبة الاولى عالمياً في انتاج التمور بنسبة ١٨٪ والاولى عربياً بنحو ٢٣٪

أكدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة أن الدولة المصرية تولى اهتماما كبيرا بتنمية وتطوير قطاع التمور باعتباره أحد أهم القطاعات الانتاجية الواعدة لتحقيق التنمية الاقتصادية والمجتمعية وزيادة الصادرات وخلق فرص العمل الجديدة، مشيرة إلى أن مصر تحتل المرتبة الأولي على المستوى العالمي في انتاج التمور بنسبة ١٨٪، والأولي على المستوى العربي بنحو ٢٣٪.

جاء ذلك في سياق كلمة الوزيرة خلال افتتاح لفعاليات «المهرجان الدولي الخامس للتمور المصرية بسيوة «بمحافظة مطروح والذى يقام تحت رعاية فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي والتي ألقاها نيابة عنها السيد/ أحمد رضا معاون الوزير لشئون الصناعة والمشرف على مراكز التكنولوجيا و الابتكار الصناعي وذلك بحضور اللواء/ خالد شعيب محافظ مطروح، والسيد/ لطفى رؤوف سفير اندونيسيا بالقاهرة والدكتور عبد الوهاب زايد أمين عام جائزة خليفة الدولية لنخيل التمر والابتكار الزراعي والدكتور/ أمجد القاضي رئيس مركز تكنولوجيا الصناعات الغذائية والتصنيع الزراعي.

وقالت الوزيرة أن هذا المهرجان يعد خطوة هامة نحو النهوض بقطاع التمور وزيادة قدرته التنافسية دوليا وبما يسهم في الارتقاء بالصادرات المصرية وتوفير فرص عمل منتجة للشباب والحد من معدلات البطالة وتحقيق انطلاقة كبيرة جديدة للاقتصاد المصري تضع مصر في مكانها المناسب على خريطة التنافسية العالمية.

ولفتت وزيرة التجارة والصناعة إلى أن مهرجان التمور المصرية بدورته الخامسة يعكس النجاح الكبير الذي حققته المهرجانات السابقة، والتي تضمنت مشاركة أكثر من ٦٠٠ عارض وتقديم ٤٠ جائزه تغطي كافة حلقات سلسله القيمة، والوقوف على المشكلات التي تواجه القطاع وطرح الحلول العلمية التطبيقية، وكذا نقل الخبرات المتقدمة وتطبيقها لتطوير قطاع التمور في مصر.

واشارت جامع إلى أن التعاون المثمر بين الوزارة وجائزة خليفة لنخيل التمر والابتكار الزراعي للنهوض بقطاع التمور في مصر والذي نتج عنه عدد كبير من النتائج الايجابية تتضمن اقامة مهرجانات التمور المصرية بسيوة والانتهاء من تأهيل مصنع تمور سيوة الحكومي بقيمة ١٠ مليون جنيه، وتأهيل مجمع تمور الوادي الجديد الحكومي بهدف زيادة طاقته الإنتاجية وتحسين الجودة وتطوير المنتجات وتطوير منظومة التعبئة والتغليف لتعظيم القيمة المضافة للتمور بتكلفة ١٣ مليون جنيه بالإضافة إلى انشاء مخازن مبردة للتمور بالواحات البحرية بقدرة تخزينية تبلغ ٤٠٠٠ طن فضلاً عن استقدام خبراء بالتعاون مع مركز تكنولوجيا الصناعات الغذائية في اعداد دراسات مشروعات جديدة لتعظيم القيمة المضافة والقدرة التصديرية على مدار سلسلة القيمة لقطاع التمور وكذا تأهيل ١٦٠ مزرعة بسيوة للحصول على شهادات الزراعة العضوية.

وفي هذا الاطار لفتت الوزيرة الى ان الوزارة تنفذ خطة متكاملة لتنمية وتطوير صناعة التمور تشمل تعزيز قدرة مصانع التمور للوصول إلى أعلى معدلات الكفاءة الإنتاجية عن طريق وضع خطط تحول لتطبيق مبادئ التميز التشغيلي وتقنيات الثورة الصناعية الرابعة، وربط الابحاث العلمية الخاصة بالتمور بالصناعة لإيجاد حلول للمشاكل التي تواجه منتجي ومصنعي التمور، و ابتكار منتجات غذائية جديده من التمور، فضلا عن الاستفادة من مخلفات التمور والنخيل و اعادة تدويرها لخلق منتجات جديدة، ورفع متوسط سعر التصدير، وزيادة الموارد المالية للميزانية العامة للدولة من تصدير التمور وفتح أسواق جديدة ومضاعفة الصادرات، والسعي لعمل علامة تجارية مناسبة عالميا للتمور المصرية، وتطوير سلسلة القيمة ورفع القيمة المضافة للمنتج.

وأشادت جامع بالجهود الكبيرة لجائزة خليفة الدولية لنخيل التمر والابتكار الزراعي بدولة الإمارات العربية المتحدة على دعمها في تنظيم هذا الحدث والذي يعد بمثابة امتداد لأواصر التعاون البناء والمعهود بين دولة الامارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية في كافة المجالات التنموية، كما اشادت بالدور الهام لمحافظة مطروح ومنظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) وغرفة الصناعات الغذائية والمجلس التصديرى للصناعات الغذائية والمجلس التصديرى للحاصلات الزراعية والاتحاد العربي للأسمدة ودعمهم لهذا المهرجان ومساهمتهم الدائمة للنهوض بقطاع التمور والارتقاء به.

تصريحات المشاركين بفعاليات افتتاح المهرجان

محافظ مطروح: سيوة جزء رئيسى من المبادرة الرئاسية لزراعة ٢,٥ مليون نخلة...ونمتلك ٨٠ ألف نخلة على مساحة تزيد عن ٩ آلاف فدان

أمين عام جائزة خليفة لنخيل التمر: نسعى للمساهمة فى الارتقاء بقطاع زراعة النخيل وانتاج التمور فى مصر وتأهيله للمنافسة فى الاسواق الدولية

ومن جانبه أكد اللواء خالد شعيب محافظ مطروح أن إقامة هذا المهرجان الدولى في أقصى غرب جمهورية مصر العربية عقب أيام قليلة من إقامة منتدى شباب العالم بشرم الشيخ يبعث رسالة للعالم أجمع أن مصر بلد آمنة مستقرة وتفتح ذراعيها دائما لأشقائها وأصدقائها من جميع دول العالم للتعاون في كافة المجالات من اجل تحقيق التنمية المنشودة.

وقال أن انطلاق مهرجان التمور بواحة سيوة للعام الخامس هو خير دليل على التعاون الجاد من أجل مستقبل أفضل لتطوير هذه الصناعة وتحقيق المنافسة الجادة، وتعظيم العائد منها، وهو ما يعكس الاهتمام برعاية الشجرة المباركة وتحسين سلالتها بأصناف جديدة ، مع الحفاظ على المتميز منها ،لزيادة الإنتاج وتحسين الصناعة بتنوع مخرجاتها من أجل التوسع في تصديرها وفتح أسواق جديدة مع ما تمثله من قيمة اقتصادية للصادرات المصرية، وبما يعود بالنفع على المزارع من خلال خلق مزيد من فرص العمل الجديدة، و بما يسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني.

وأشار محافظ مطروح إلى أن الفترة القادمة ستشهد اطلاق مشروع تطوير سلسلة القيمة وانشاء علامة تجارية لتمور سيوة الذي ينفذه مركز تكنولوجيا الصناعات الغذائية والتصنيع الزراعي بوزارة التجارة والصناعة بالتنسيق مع المحافظة بتمويل من التعاون الايطالي بقيمة ٩ مليون جنيه، وهو ما يتماشى مع خطة الدولة المصرية للارتقاء بقطاع التمور وتنفيذ مبادرة فخامة رئيس الجمهورية لزراعة ٢,٥ مليون نخلة، والتي تم اطلاقها في عام ٢٠١٨ لتكون بمثابة الدعوة لإعادة الحياة لإنتاج التمور المصرية على مساحة نحو ٤٠ ألف فدان، وتمثل سيوة بالتأكيد جزء كبير منها بما تزخر به من العديد من الكنوز ومنها ثروة النخيل المعروفة والمتميزة بنحو ٨٠ ألف نخلة بأنواعها على مساحة تزيد عن ٩ آلاف فدان في عمق صحراء مصر الغربية.

وبدوره أكد الدكتور عبد الوهاب زايد أمين عام جائزة خليفة الدولية لنخيل التمر والابتكار الزراعي على دعم سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء ،وزير شئون الرئاسة، وتهانيه لمصر بافتتاح الدورة الخامسة للمهرجان الدولي للتمور المصرية بسيوة، برعاية كريمة من فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية، مما يؤكد عمق العلاقات الثنائية بين البلدين والشعبين الشقيقين ، مشيداً بجهود كافة الجهات المشاركة من الجانبين الإماراتي والمصري التي لم تدخر جهداً في توفير كافة عناصر النجاح خلال تنظيم المهرجان في دوراته السابقة.

وأوضح زايد أن الأمانة العامة للجائزة تعمل على تحقيق أهدافها الاستراتيجية على تطوير وتنمية البنية التحتية لقطاع زراعة النخيل وإنتاج التمور في عدد من الدول العربية ومن بينها جمهورية مصر العربية عبر تنظيم المهرجان الدولي للتمور المصرية وذلك بهدف الارتقاء بقطاع زراعة النخيل وانتاج التمور وتأهيله للمنافسة في الاسواق الدولية، الى جانب تنفيذ عدد من المشروعات التنموية بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة، إلى جانب عدد من المنظمات الإقليمية والدولية، وبالتنسيق مع سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة في القاهرة، معرباً عن امله في إنجاح هذا التعاون الأخوي بين البلدين.

كما أكد السيد/ لطفي رؤوف سفير جمهورية اندونيسيا بالقاهرة خلال كلمته عمق العلاقات بين مصر واندونيسيا، مشيرا إلى أن العلاقات التجارية المشتركة أثبتت أن حكومتي وشعبا كلا البلدين لديهم قدرة على الصمود في ظل جائحة كورونا، حيث سجل حجم التبادل التجاري بين مصر واندونيسيا نموا إيجابيا، حيث زاد حجم التبادل التجاري بنسبة ٥٣,٥٢٪ في الفترة من يناير-نوفمبر ٢٠٢١ مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٢٠، وخلال الفترة يناير-نوفمبر ٢٠٢١، وقد بلغت نسبة زيادة الصادرات المصرية إلى إندونيسيا حوالى ٦٠٪ وتمثلت اهم الصادرات المصرية الرئيسية في الفوسفات، والتمور، ودبس السكر، والموالح، والبطاطس.

وأوضح رؤوف ان التمور تعد من أهم الصادرات المصرية لجمهورية اندونيسيا حيث وصلت صادرات منتجات التمور ١٠,٣٤ مليون دولار أمريكي بإجمالي ١١٢,٥٤٨ طن متري بحصة سوقية ١٧,٨٩٪ من إجمالي الصادرات المصرية من التمور إلى العالم، وكذا دبس السكر حيث وصلت صادرات دبس السكر ٩,٧٥ مليون دولار بإجمالي ٦٥,٨٥٠ طن متري بحصة سوقية ١٤،٨٢٪ من إجمالي الصادرات المصرية من دبس السكر إلى العالم.

«المواصفات والجودة» تشارك في فعاليات المهرجان الدولي الخامس للتمور المصرية بسيوة

د. خالد صوفي: جاري دراسة مشروع مواصفة قياسية جديدة للتمر المجدول

أعلن الدكتور / خالد صوفي رئيس الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة أنه يجرى حاليا دراسة مشروع مواصفة قياسية جديدة للتمر المجدول، خاصة وأن مصر تعد أكبر منتج للتمور على المستويين الإقليمي والدولي، مما يعطيها ميزة تنافسية كبيرة على المستويين الإقليمي والعالمي.

وقال رئيس الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة ان الهيئة تشارك بجناح خاص بالمهرجان الدولي الخامس للتمور بواحة سيوة خلال الفترة من ٢٢ حتى ٢٤ يناير الماضي، مشيرا الى أن سعي الهيئة لإصدار هذه المواصفة الجديدة يأتي في إطار دعم جهود الدولة المصرية ممثلة في وزارة التجارة والصناعة لإنتاج أصناف من التمور بمواصفات عالية الجودة، وهو الأمر الذي يسهم في زيادة معدلات التصدير خلال المرحلة المقبلة.

وفي هذا الإطار أوضح صوفي أنه تم عقد اجتماع مشترك بين هيئة المواصفات والجودة وغرفة الصناعات الغذائية بشأن البدء في مناقشة مقترح اعداد الهيئة لمواصفة قياسية للتمر المجدول، حيث تناولت المناقشات المواصفة القياسية المصرية ٢٠١٣/١-٣٧٥ «والخاصة بالبلح المجفف المعبأ» لتحديد الإطار والمرجعيات التي سيتم الاعتماد عليها في مشروع المواصفة الخاصة بالتمر المجدول من حيث تعريف المنتج والاشتراطات والمعايير التي تميزه عن باقي أصناف التمر وهذا ما ستسعى اليه الهيئة لتوفيره.

ومن جانبه أشار الدكتور/ أمجد القاضي المدير التنفيذي لمركز تكنولوجيا الصناعات الغذائية والتصنيع الزراعي أن الندوات العلمية المقامة في إطار اليوم الثاني للمهرجان تشمل ندوة حول التغيرات المناخية وأثرها على زراعة وإنتاج التمور، والممارسات الحديثة في مجال ري وتسميد أشجار نخيل البلح، وأهم التحديات التي تواجه قطاع نخيل التمر في دول الشرق الأدنى وشمال افريقيا، فضلاً عن استراتيجية تطوير إنتاج التمور الجافة، وترشيد استهلاك الموارد لمصانع التمور إلى جانب ندوة حول ثقافة تصدير التمور المصرية.

أحمد رضا: دور كبير للوزارة في تأهيل مزارعي التمور وإنشاء المبردات وتحسين مراحل الفرز والتعبئة والتغليف وتحسين قدرات المصنعين على تصنيع منتجات التمور

أوضح السيد/ أحمد رضا معاون الوزير لشئون الصناعة والمشرف على مراكز التكنولوجيا والابتكار الصناعي أن إقامة المهرجان في سيوة في نسخته الأولى كان نقطة الإنطلاق لإقامة نسخ أخرى في الوادي الجديد والواحات البحرية ، لافتا إلى أن الوزارة كان لها دور محوري في تأهيل مزارعي نخيل التمور وإنشاء المبردات لتخزين التمور وتحسين مراحل الفرز والتعبئة والتغليف، وتحسين قدرات المصنعين على تصنيع منتجات التمور مثل الخل ودبس التمر وبدائل السكر والمربى.

وأشار رضا إلى أن الهدف من المهرجان هو التركيز على نقل التكنولوجيا الحديثة، وتحسين الفسائل المصرية وزيادة صادراتها وفتح أسواق جديدة لها، وتحقيق التوافق بين الهيئات والوزارات المعنية بقطاع التمور، حيث تعمل الوزارة حاليا بالتنسيق مع وزارة الزراعة، والنقل لإنشاء مناطق لوجستية بهدف زيادة النخيل المزروع في مصر

على هامش فعاليات المهرجان الدولي الخامس للتمور المصرية بسيوة ندوة تعريفية بالمسابقة الوطنية للمنتجات الغذائية المحلية والتراثية

شهدت فعاليات المهرجان الدولي الخامس للتمور المصرية بسيوة انعقاد عدد من الندوات والمراسم التي كان أولها عقد ندوة تعريفية بالمسابقة الوطنية للمنتجات الغذائية المحلية والتراثية، وذلك بمشاركة المهندس/ محمد صبري مدير مركز تكنولوجيا الإنتاج الأنظف التابع لوزارة التجارة والصناعة، والسيد/ أحمد رزق نائب المدير الإقليمي وممثل منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية «اليونيدو»

وأشار المهندس محمد صبري مدير مركز تكنولوجيا الإنتاج الأنظف إلى حرص المركز على المشاركة بالمهرجان الدولي الخامس للتمور المصرية بسيوة لزيادة التوعية بأهمية ترشيد استهلاك الموارد من مياه وطاقة وخامات إنتاج خاصة لمصانع التمور.

وقال صبري ان مصر حققت معدلات ترشيد للمياه المستخدمة في الصناعة وصلت إلى ١٠ مليون متر مكعب سنويا، كما حققت ترشيد في الطاقة وصل إلى ٨٨٠ جيجا وات/الساعة سنويا، لافتا الى انه فيما يتعلق بتقليل الانبعاثات حققت مصر انخفاضا وصل إلى ٩٠ ألف طن من ثاني أكسيد الكربون سنويا، وحول انخفاض المخلفات الصناعية حققت مصر معدلات انخفاض بلغت ١٥ ألف طن سنويا، مما حقق لمصر عوائد تصل الى نصف مليار جنيه سنويا.

واوضح أن الكثير من الجهات الأجنبية تستعين بالارقام التي حققتها مصر في ترشيد الموارد حيث اشار الاتحاد الأوروبي الى هذه الارقام في سياق تقريره الدوري حول ترشيد الدول لاستخدام الموارد للتأكيد على كيف أن مصر استطاعت كدولة تحقيق الترشيد في استهلاك الموارد.

ومن جانبه أكد السيد/ أحمد رزق نائب المدير الإقليمي وممثل منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية «اليونيدو» حرص المنظمة على المشاركة بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة كشريك استراتيجي بالمسابقة الوطنية للمنتجات الغذائية المحلية والتراثية، مشيرا الى ان مشاركة اليونيدو بالمهرجان الدولي الخامس للتمور المصرية بسيوة تعكس اهميته الكبيرة باعتباره أحد أهم الفعاليات التي تركز على قطاع التمور ومنتجاته في مصر.

وأوضح رزق ان التمور من أكثر المنتجات الغذائية التقليدية المصرية التي ظهرت بالمسوح الرصدية للمنتجات المحلية التقليدية التراثية، مشيرا الى أن محافظة مطروح ومدينة سيوة من أكثر المحافظات حرصا على تشجيع منتجاتها وحمايتها والعمل على الترويج لها بكافة الأسواق الإقليمية والدولية.

وأضاف ان المهرجان يعد حلقة وصل قوية بين المنتجين والموردين من المتاجر وسلاسل القيمة الدولية والسلاسل التجارية العالمية وغيرها من الشركات السياحية والفنادق، لافتا إلى أنه تم فتح باب التسجيل بالمسابقة لمنتجي ومصنعي المنتجات الغذائية المصريين، وللراغبين فى المشاركة عليهم التسجيل عن طريق فروع مركز تحديث الصناعة أو من خلال الموقع الإلكتروني للمسابقة، لتشجيع منتجي التمور على المشاركة بفاعلية.

المهرجان يستضيف ندوة بعنوان « الصادرات المصرية للتمور وأهم التوصيات لتنميتها»

استضاف المهرجان الدولي الخامس للتمور المصرية بسيوة ندوة بعنوان « الصادرات المصرية للتمور وأهم التوصيات لتنميتها» التي استعرضت تطور الصادرات المصرية العالمية من التمور، التعريف بأهم دول العالم المستوردة، وأهم دول العالم المنافسة، شارك في فعاليات الندوة المهندس/ تميم الضوي نائب المدير التنفيذي للمجلس التصديري للصناعات الغذائية.

وقال المهندس/ تميم الضوي نائب المدير التنفيذي للمجلس التصديري للصناعات الغذائية ان هناك فرصة كبيرة للمصدرين للاستفادة من الاتفاقيات التجارية الدولية بين مصر ودول أفريقيا كاتفاقية الكوميسا التي تتيح الفرصة لدخول المنتجات المصرية للأسواق الأفريقية الموجودة ضمن إطار الاتفاقية بصفر جمارك مقارنة بالدول العربية التي تضطر لدفع من ٢٥٪ إلى ٣٠٪ جمارك، مشيرا إلى أن التمور تحصل على مساندة تصديرية ١٥٪ دعم أساسي بالإضافة للمساندة التي أقرها صندوق تنمية الصادرات والتي تصل إلى ٥٠٪ في حالة التصدير لإفريقيا، وعليه تحصل فاتورة التصدير من التمور الأساسية على مساندة تصل إلى ٢٢,٥٪.

وأشار الضوي إلى ميزة أخرى يحصدها قطاع التمور للشركات القائمة بالمناطق الحدودية والصعيد حيث تحصل على مساندة تصديرية بنسبة ٥٠٪ فتصل قيمة المساندة على الفاتورة إلى ٣٠٪ وإذا كان التصدير بعلامة تجارية مصرية تصل المساندة على الفاتورة إلى ٣٢٪، لافتا إلى أن صندوق تنمية الصادرات يقدم مساندة تصديرية على الشحن الدولي تصل إلى ٨٠٪ في حالة الشحن لدول افريقيا على أن يكون المصدر حاصلا على المساندة التصديرية بشرط تحقيقه لمعادلة القيمة المضافة، وذلك في الوقت الذي يعاني فيه العالم أجمع من اسعار الشحن الدولية والتي وصلت إلى عشرة أضعاف التكلفة للشحن لبعض الأسواق.

ندوة بعنوان «الأثر الإيجابي لتحديث المواصفات القياسية المصرية على قطاع التمور»

شهدت فعاليات المهرجان الدولي الخامس للتمور المصرية بسيوة انعقاد ندوة بعنوان «الأثر الإيجابي لتحديث المواصفات القياسية المصرية على قطاع التمور» بهدف تسليط الضوء على أهمية توافر المواصفات القياسية التي تساعد على زيادة التنافسية للصادرات المصرية بالأسواق الخارجية وخاصة التمور، من خلال العمل على إصدار مواصفة كود الممارسات الزراعية السليمة للتمور، شارك في الندوة المهندس/ الشحات سليم نائب المدير التنفيذي للتشريعات والشئون الحكومية بغرفة الصناعات الغذائية، والمهندسة حنان فؤاد مدير إدارة المواصفات الغذائية بالهيئة المصرية العامة المواصفات والجودة.

وقال المهندس/ الشحات سليم نائب المدير التنفيذي للتشريعات والشئون الحكومية بغرفة الصناعات الغذائية إن المواصفات القياسية المصرية تعتبر حجر الزاوية لتطوير الإنتاج المصري وزيادة قدرته التنافسية، وبالتالي أصبحنا نستطيع التصدير المباشر للخارج لأننا متوافقين دولياً، مشيرا إلى أن الفكر الجديد المعتمد حاليا المتمثل في تقديم منتج صحي وسليم وذو قيمة غذائية مرتفعة تلبي رغبات المستهلكين هو الأساس في الاستفادة بأن مصر الاولى في إنتاج التمور عالميا من خلال اعتماد منتجات جديد كالتمر المجدول أو المجهول كما كان يطلق عليه سابقاً.

واوضح أنه جاري حالياً العمل على مجموعة من المعايير والاشتراطات لاعتماد مشروع المواصفة الخاصة بالتمر المجدول وتتضمن هذه المعايير الكودكس بصفة أساسية كمرجعية اولى لإعداد المواصفة، بالإضافة إلى المواصفات الإقليمية، والقواعد الفنية الصادرة عن الهيئة القومية لسلامة الغذاء التي تنظم استخدام المبيدات والملوثات والمواد المضادة بالإضافة إلى الدراسات والتحاليل للمنتج المتداول في السوق المصري والمنتجات المستوردة من هذا الصنف.

أنطلاق المهرجان الدولي الخامس للتمور المصرية بسيوة

جامع: اهتمام مصري وتنسيق عربي لدفع صناعة التمور بالمنطقة

نمتلك ثروة واسعة من التمور.. ونستهدف استمرار الصدارة وتعزيز الصادرات

كتبت - نجلا رفاعي ومني البديوي :

مصر أولى العالم إنتاجاً بنسبة 18 ٪.. والأولى عربياً بـ 23 ٪

انطلاق «المهرجان الدولى للتمور» برعاية الرئيس السيسى

كتب - محمد العزازى ومحمود صادق

وزيرة التجارة : خطة واعدة للنهوض بالقطاع.. وقدراته التنافسية لزيادة الصادرات

محافظ مطروح : المبادرة الرئاسية لزراعة 2.5 مليون نخلة تعيد الحياة للتمور المصرية

التمور المصرية نتجه نحو العالمية

أوروبا وأفريقيا فى مقدمة رحلة البحث عن أسواق جديدة

الشركات تواصل التوسعات

تحت رعاية الرئيس

افتتاح فعاليات المهرجان الدولى الخامس للتمور بسيوة

■ كتب - محمد مصطفى حافظ - هاجر حجازى ■ مطروح - عاطف المجعاوى

رئيس « المواصفات والجودة » خلال مهرجان التمور بسيوة :

ندرس مشروع مواصفة قياسية جديدة للتمر المجدول

«المواصفات والجودة» تدرس مشروع مواصفة قياسية جديدة للتمر المجدول

سيوة - مى خاطر:

خالد صوفى

بلغت 100 عارض بين مزارع ومحجلات ومصانع

مهرجان سيوة للتمور يختتم فعالياته بعد مشاركة متميزة للشركة المحلية والعربية

◆ «رضا»: مصر الأولى عالمياً من حيث الإنتاج.. و«شعيب»: ٨٠ ألف نخلة على ٩٠٠٠ فدان بالواحة

«سيوة» تشهد افتتاح «جائزة خليفة» للمهرجان الدولى الخامس للتمور المصرية

مهرجان التمور المصرية يوصى بتوسيع المشاركة وسرعة تشغيل مصنع «سيوة»

«شعيب»: ترويج سياحى وثقافى للواحة خلال فترة المهرجان

علامة تجارية عالمية لمنتجات التمور المصرية لأول مرة

القاهرة الأولى عالميا فى انتاج التمور بنسبة 18% والأولى عربيا بنحو 23%

سيوة جزء رئيسى من المبادرة الرئاسية لزراعة 2.5 مليون نخلة وتمتلك 80 الف نخلة على مساحة تزيد على 9 الاف فدان

يوميات مصر باكسبو ٢٠٢٠ دبي خلال شهر يناير ٢٠٢٢

وزيرة التجارة والصناعة تشارك في ندوة تحت عنوان «قناة السويس وتحديات التجارة العالمية»

أكدت السيدة/ نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة حرص الحكومة على تعظيم الاستفادة من القيمة الاقتصادية الكبيرة لقناة السويس على المستويين الإقليمي والدولي لتعزيز مكانة مصر كمركز تجارى ولوجيستي عالمي خاصة في ظل الموقع الاستراتيجي الذى تحتله القناة على خارطة العالم الجغرافية باعتبارها أقصر طريق يربط بين الشرق والغرب، وحلقة الوصل بين البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط، مشيرة إلى ان القناة تعد همزة الوصل بين مراكز الإنتاج في منطقة الشرق الأقصى ومراكز التوزيع والاستهلاك في منطقة الشرق الأوسط ودول قارات أوروبا والأمريكتين، وهو الأمر الذى يتيح لمصر تعزيز علاقاتها التجارية مع مختلف دول العالم وتيسير نفاذ صادراتها إلى كافة الأسواق الخارجية .

جاء ذلك خلال مشاركة الوزيرة بفعاليات الندوة التي نظمتها هيئة قناة السويس بالجناح المصري بإكسبو ٢٠٢٠ دبي بعنوان «قناة السويس وتحديات التجارة العالمية» وذلك بالتعاون مع المكتب التجاري المصري بدبي، حيث سلطت الضوء على اهمية قناة السويس في دعم حركة التجارة العالمية والربط بين مختلف قارات العالم وناقشت تعافي سلاسل التوريد العالمية بعد وباء كورونا، واستدامة الصناعة البحرية وذلك بمشاركة الفريق/ أسامة ربيع، رئيس هيئة قناة السويس، والمهندس/ يحيى زكى، رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، والسيد/ جاى بلاتن، الامين العام للغرفة الدولية للشحن، والسيدة/ هنريتا هالبيرج، المدير التنفيذي للأسطول والعلامات التجارية الاستراتيجية بشركة (ايه بى مولر ميرسك)، والسيد/ كيجى توماداً، نائب رئيس اتحاد ملاك السفن اليابانية ورئيس اللجنة الفرعية للقنوات بالغرفة الملاحة الدولية ورئيس لجنة سياسات النقل البحري لاتحاد ملاك السفن الآسيوية.

وقالت الوزيرة إن هذه الندوة تكتسب أهمية كبيرة حيث تتزامن مع الخطوات التنفيذية المتخذة لتعزيز التعاون المشترك بين الوزارة وهيئة قناة السويس والمنطقة الاقتصادية لقناة السويس من اجل بلورة الرؤية المصرية نحو دعم التجارة الخارجية خاصة في ظل التحديات التي تواجه التجارة العالمية في الوقت الراهن وبما يساهم في دعم تنفيذ استراتيجيات الإصلاح الهيكلي وتعزيز السياسات الاقتصادية العامة؛ فضلا عن دعم الخطوات المتخذة لاستكمال تنفيذ محاور برنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي الذي تم البدء في تنفيذه منذ عام ٢٠١٦.

وأوضحت أن قناة السويس تعتبر واحدة من أهم الممرات المائية التجارية في العالم و أسرع طريق للعبور بين المحيط الأطلسي والمحيط الهندي، مما يسهم في سرعة نقل البضائع وانخفاض تكلفة النقل ومن ثم التكلفة النهائية للسلع المستوردة او المنتجة من خلال مستلزمات الإنتاج الواردة عبر القناة، مشيرةً إلى أن ان القناة تحظى بأهمية كبيرة في مجال الملاحة البحرية على مستوى العالم حيث يمثل النقل البحري ما يقارب ٩٠٪

من حجم التجارة العالمية، كما ان نحو ١٢ ٪ من حجم التجارة العالمية وما يقارب ٢٢٪ من تجارة الحاويات تمر عبر قناة السويس.

وأشارت جامع إلى أن قناة السويس تقوم بدور محوري في دعم كافة القطاعات الاقتصادية والاستثمارية والتنموية والبيئية في مصر، لافتة الى تقدير القيادة السياسية المصرية لمكانة قناة السويس، حيث أنشأت قناة السويس الجديدة عام ٢٠١٥، والتي ساهمت في تقليص فترة العبور، مما كان له الأثر الإيجابي الكبير على الناقلين كخطوط ملاحية وأصحاب السلع والبضائع التي تمر عبر القناة.

ونوهت إلى أن حركة التجارة العالمية تواجه في الوقت الراهن العديد من التحديات من أهمها جائحة فيروس كورونا والتي أدت الى انخفاض معدلات نمو التجارة العالمية، وذلك نتيجة لعمليات الإغلاق والقيود المفروضة على السفر وإغلاق الحدود إلى جانب إغلاق الاقتصادات في جميع أنحاء العالم، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الطاقة ومن ثم أسعار الشحن ووسائل النقل وتأثير ذلك على التكلفة الإجمالية، مشيرة في هذا الإطار إلى أنه وفقا لتقرير منظمة التجارة العالمية حول توقعاتها لمسار التجارة الدولية فان هناك نموا لحجم التجارة السلعية العالمية بنسبة ١٠,٨٪ في عام ٢٠٢١، ومن المتوقع ان تليها زيادة بنسبة ٤,٧ ٪ في عام ٢٠٢٢، كما أشار التقرير إلى أن ندرة وسائل الشحن وتراكم البضائع بالموانئ قد يؤدى إلى إجهاد سلاسل التوريد وثقل كاهل التجارة في مناطق معينة، ولكن من غير المرجح أن يكون لها تأثيرات كبيرة على التجمعات العالمية.

واشارت جامع الى ان الحكومة المصرية اتخذت العديد من الإجراءات الاستثنائية التي ساعدت على استمرار العمل في القطاع الصناعي وعدم التوقف خلال فترة الجائحة وهو ما ساهم في توافر السلع والخدمات بالسوق المحلي، موضحة انه تم اتخاذ العديد من الإجراءات الاستثنائية لتيسير الافراج عن الرسائل والبضائع الواردة لاستمرار حركة التجارة وعدم توقف سلاسل التوريد، والتنسيق مع وزارة المالية ووزارة النقل لرفع كفاءة نظم الافراج الجمركي من خلال الربط الالكتروني بين الجهات المعنية وكذا البدء في التطبيق الفعلي لنظام الافراج المسبق عن الشحنات بداية من اكتوبر ٢٠٢١ بما يساهم في خفض زمن الافراج عن المواد الخام اللازمة للصناعة.

ولفتت الوزيرة الى انه كان هناك تأثير إيجابي لبدء الحكومة المصرية باتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي وذلك من خلال إطلاق «البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية» والذي يستهدف البناء على النتائج الإيجابية المتحققة لمؤشرات أداء الاقتصاد المصري خلال الفترة من (٢٠١٦-٢٠٢١) من خلال المساهمة في تحسين مناخ الأعمال وتنمية دور القطاع الخاص، وتعزيز الشمول المالي ورفع نسبة مساهمة عدد من الأنشطة والقطاعات الاقتصادية بالناتج المحلي الإجمالي مما يزيد من مرونة الاقتصاد المصري، ويعزز من قدراته التنافسية.

واشارت جامع الى ان الوزارة تولت بدورها تنفيذ استراتيجية شاملة للنفاذ إلى المزيد من الاسواق وتعزيز القدرة التنافسية للمنتج المصري من أجل الوصول إلى مستهدف ١٠٠ مليار دولار صادرات سنوياً وذلك من خلال وضع أطر لانسيابية ونمو الصادرات وترسيخ الدور الايجابي للدولة في تنمية وتحفيز الصادرات وزيادة معدلاتها والسعي لوضع مصر على خريطة سلاسل التوريد العالمية ، لافتة فى هذا الاطار إلى انه تم إعادة تشكيل المجلس الاعلى للتصدير برئاسة فخامة الرئيس عبدالفتاح السيسي وتحديد أطار الخطط والسياسات لتعظيم الصادرات وتفعيل دور صندوق تنمية الصادرات، وكذا تطوير شبكة الشراكات التجارية مع الاسواق الخارجية من خلال تفعيل العلاقات مع الشركاء التجاريين والاستفادة من اتفاقيات التكامل الاقليمي والتجارة التفضيلية.

ونوهت الى ان هذه الإجراءات ساهمت في تحقيق الصادرات المصرية لقفزة كبيرة خلال عام ٢٠٢١ لتتجاوز قيمتها لـ ٣١ مليار دولار، بالإضافة الى ارتفاع مساهمة الانتاج الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي لتبلغ ١٧ ٪خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ مقارنة بنحو ١٦ ٪ خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩.

ولفتت جامع الى انه تم العمل على تحسين البيئة الاستثمارية والتشريعية من خلال عدد من الاجراءات لتحفيز الصادرات وضمان الحفاظ على معدلات إيجابية لنمو الصادرات المصرية في ظل الاثار السلبية لتفشي وباء كورونا على الاقتصاد العالمي وتحقيق زيادة جوهرية في الصادرات المصرية باعتبارها أهم مصادر النقد الاجنبي، وقاطرة النمو للصناعات ذات القدرة التنافسية في الاسواق العالمية وكذا رفع معدلات تشغيل العمالة لاستيعاب الطاقات الاضافية نتيجة توقف أو تباطؤ بعض الانشطة الاقتصادية وخاصة قطاع الخدمات.

واوضحت الوزيرة ان الحكومة المصرية ترحب بتعزيز التعاون التجاري والصناعي المشترك مع كافة الدول لتعزيز تواجدها الاستثماري في مصر والاستفادة من المزايا التي يتيحها السوق المصري، والتي من أهمها النفاذ للأسواق العالمية من خلال اتفاقيات التجارة التفضيلية المُبرمة بين مصر والعديد من الدول و التجمعات الإقليمية والدولية والتي تتيح للمنتجات ذات المنشأ المصري النفاذ لما يقرب من ٢,٦ مليار نسمة حول العالم، فضلاً عن تكثيف الجهود التنسيقية لدعم التعاون بين الشركات وتجمعات الأعمال ومؤسسات التمويل بهدف تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الموارد والإمكانيات المتاحة.

رئيس مجلس النواب يزور الجناح المصري بإكسبو ٢٠٢٠ دبي

المفوض العام للمشاركة المصرية: ٨٠٠ ألف زائر للجناح المصري منذ افتتاحه وحتى اليوم... واستقبال وفود وزيارات رسمية من كبار المسؤولين من شتى أنحاء العالم

استقبل الجناح المصري بإكسبو ٢٠٢٠ بدبي وفد مجلس النواب برئاسة المستشار/ حنفي جبالي رئيس مجلس النواب.

ورافق الوفد البرلماني خلال الجولة السفير/ أشرف الديب القنصل العام المصري بدبي، والوزير مفوض تجاري/ أشرف حمدي المفوض العام للمشاركة المصرية بإكسبو ٢٠٢٠ دبي ورئيس المكتب التجاري المصري بدبي.

وقال المستشار/ حنفي جبالي رئيس مجلس النواب أن الجناح المصري بإكسبو يعكس مقومات الجمهورية الجديدة وترابطها مع حضارة المصريين العريقة ويقدم للجمهور رسالة صادقة عن مصر في ثوبها الجديد.

وأشاد الجبالي بتوجيهات القيادة السياسية الحكيمة لإيلاء كافة أشكال الدعم للمشاركة المصرية في هذا المحفل العالمي على أرض دولة الإمارات الشقيقة، فضلاً عن الدور المحوري الذي قامت به الدولة بكافة أجهزتها للخروج بهذا الجناح بالشكل الذي يليق بصورة مصر ومكانتها إقليمياً ودولياً.

وفي هذا الإطار أوضح الوزير مفوض تجاري/ أشرف حمدي المفوض العام للمشاركة المصرية بإكسبو ٢٠٢٠ دبي أن الجناح المصري بإكسبو ٢٠٢٠ دبي حظي بإقبال كبير منذ بداية العام الجاري وذلك بالتزامن احتفالات رأس السنة الميلادية حيث بلغ عدد زائري الجناح منذ افتتاحه وحتى الآن نحو ٨٠٠ ألف زائر من مختلف دول العالم.

وأشار حمدي إلى أن الجناح شهد منذ بداية شهر يناير العديد من الزيارات الرسمية التي تضمنت زيارة البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد «أفريكسيم بنك»، ووفد حكومي من جمهورية مالطا، والدكتور/ محمود محيي الدين المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي، والسيد/ نايف حميدي، وزير السياحة والآثار بالمملكة الأردنية الهاشمية، والسيدة/ / احلام مدني، وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي المكلف بجمهورية السودان، والكابتن محمود الخطيب، رئيس النادي الأهلي، والسيد/ ماهر ناصر، المفوض العام لجناح الامم المتحدة بإكسبو.

تنظيم ندوة حول مطار القاهرة الدولي والمناطق الاستثمارية المتاحة

استضاف الجناح المصري المشارك بإكسبو ٢٠٢٠ دبي اليوم ندوة بعنوان «مطار القاهرة الدولي والمناطق الاستثمارية» والتي سلطت الضوء على الفرص الاستثمارية المتاحة بمطار القاهرة الدولي من خلال الأراضي المحيطة بالمطار، وذلك بحضور المهندس/ محمد سعيد محروس رئيس الشركة القابضة للمطارات والملاحة الجوية وعدد من ممثلي شركة ميناء القاهرة الجوي وممثلي الشركات العالمية والمهتمين بمجال الاستثمار حول العالم.

وقد استعرضت الندوة الفرص الاستثمارية المتاحة والممثلة في خمسة مناطق استثمارية رئيسية والمعروفة بمدينة الإيربورت سيتي، باعتبارها من أهم المشروعات الاستثمارية بقطاع الطيران المدني المصري، وتستهدف استغلال الأراضي المحيطة بمطار القاهرة الدولي وطرحها للاستثمار بمجالات متنوعة تتضمن الشحن الجوي واللوجستيات والتجارة الحرة والخدمات الفندقية والترفيهية والعلاجية والأغراض التجارية والإدارية، ومن المتوقع أن توفر آلاف فرص العمل للشباب وتسهم في تحسين الدخل القومي.

وتضمنت فعاليات الندوة عرض فيديو توضيحي عن مكانة مطار القاهرة الدولي في القارة الإفريقية، وموقعه المحوري والاستراتيجي بين مطارات العالم في ربط حركة الطيران بين الشرق والغرب باعتباره مطارا محوريا، إضافة الى الإمكانيات والتجهيزات الإنشائية الهائلة ومشروعات التطوير المستمرة بالمطارات المصرية لرفع طاقتها الاستيعابية.

تنظيم ندوة حول برنامج مصر النووي بمشاركة واسعة من كبرى الشركات العالمية

شهد الجناح المصري تنظيم واحدة من اهم الندوات العلمية والخاصة ببرنامج مصر النووي، وذلك بمشاركة واسعة من هيئة المحطات النووية المصرية وكذا الشركات الدولية المعنية بهذا القطاع.

وقد استعرض الدكتور أمجد الوكيل رئيس مجلس إدارة هيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء أبرز مراحل برنامج مصر النووي الذي بدأ منذ خمسينات القرن الماضي وتضمنت إنشاء لجنة الطاقة الذرية، وإنشاء مؤسسة الطاقة الذرية، وإنشاء هيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء، وإنشاء المجلس الأعلى للطاقة، وإنشاء هيئة المواد النووية، ثم اختيار موقع الضبعة لإنشاء محطة مصر النووية، وتوقيع اتفاقية حكومية دولية بين مصر وروسيا بشأن التعاون في مجال بناء وتشغيل أول محطة للطاقة النووية في مصر باستخدام التكنولوجيا الروسية.

ومن جانبه اكد السيد/ ألكسندر فوركانوف، المدير الإقليمي لشركة روساتوم الروسية قال إن هناك تاريخ طويل من التعاون بين مصر وروسيا في مجال إنتاج الطاقة النووية وتضمن ذلك تأهيل الكوادر المصرية العاملة بالمجال وتطوير البحوث، لافتاً إلى أن محطة الضبعة للطاقة النووية مزودة بأعلى مستويات الأمان والسلامة العالمية حيث تنتمي مفاعلاتها للجيل الثالث المتطور.

عقد منتدى الأعمال المصري الإماراتي بمشاركة كبيرة من القطاع الخاص بالبلدين

استضاف الجناح المصري في إكسبو ٢٠٢٠ دبي منتدى الأعمال المصري الإماراتي المنعقد يوم ٢٧ يناير الماضي، وذلك على هامش مشاركة اتحاد الغرف التجارية المصرية في فعالية منتدى الغرف التجارية العربي الروسي والذي عقد في مركز دبي للمعارض يومي ٢٥ و٢٦ يناير،

هذا وقد قام المكتب التجاري المصري في دبي بالترتيب لعقد الفعالية المصرية الإماراتية بالجناح المصري وذلك بالتنسيق مع الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية، وغرف الإمارات، ومجلس الإمارات للمستثمرين بالخارج.

شارك بالمنتدى متحدثين من الجانبين المصري والإماراتي ممثلين في كل من السيد/ محمد المصري – نائب رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية، والدكتور / علاء عز – الأمين العام للاتحاد العام للغرف التجارية المصرية، والسيد/ جمال الجروان – أمين عام مجلس الإمارات للمستثمرين بالخارج، كما شهد المنتدى تمثيل حكومي من الجانب الإماراتي ممثلاً في السيد / راشد الطنيجي – مدير إدارة ترويج الاستثمار بوزارة الاقتصاد الإماراتية، كما شارك بالجلسة السيد الدكتور خالد حنفي – الأمين العام لاتحاد غرف التجارة العربية،

هذا وقد شهد المنتدى حضوراً من أعضاء الغرف الإماراتية، وكذا حضور من رؤساء الغرف التجارية بالمحافظات المصرية حيث تم عقد لقاءات عمل بين الجانبين عقب الجلسة.

مركز تحديث الصناعة
INDUSTRIAL MODERNISATION CENTRE

علامة الجودة «بكل فخر صنع في مصر» هي ملكية حصرية لوزارة التجارة والصناعة تم إطلاقها عام ٢٠١٦ تمنح بواسطة مركز تحديث الصناعة للمنشآت الصناعية من القطاعين الخاص والحكومي التي تطبق معايير الجودة الشاملة لتمييز منتجاتها عالية الجودة.. مدة صلاحية العلامة عامان من تاريخ منحها ويتم التجديد بعد إعادة التقييم. بلغ إجمالي عدد المصانع التي تم تقييمها ٣١٥ مصنع، و إجمالي عدد المصانع التي تم منحها العلامة ٢٦٥ مصنع، وتم رفض ٥٠ مصنع لم يتمكن من التوافق مع المعايير الخاصة لمنح العلامة، وقد تم إصدار تقرير كامل لتلك المصانع يُظهر نقاط عدم التطابق حتى يتسنى لهم العمل على معالجتها وتقدم مره آخرى للمركز ٢١ مصنع بطلبات بعد توفيق أوضاعها وتم إعادة التقييم.

الدولية لتشكيل و تشغيل المعادن
العشري ستيل

تاريخ التأسيس: 2012 عدد الأفرع: 1
تاريخ الحصول علي العلامة: 2021
نوع المنتج: حديد التسليح والشدات المعدنية والأبراج الهيكلية
السوق المستهدف : قبرص ـ الاردن ـ فلسطين ـ بعض دول أفريقيا.
الموقع الإلكتروني: www.elashrygroup.com

تقدم مجموعة العشري ستيل كل ما يخص منتجات الصلب لأغراض البناء والتصنيع لتصبح احدى رواد صناعة الصلب في مصر و الشرق الأوسط باستثمار و ايدي عاملة مصرية 100% حيث تنتج المجموعة حديد التسليح والشدات المعدنية والأبراج الهيكلية.
المنشأة حاصلة على شهادات : ISO 9001: 2015

سنترا
للمستلزمات الطبية

تاريخ التأسيس: 2003 عدد الأفرع: 1
تاريخ الحصول علي العلامة: 2021
نوع المنتج: المستلزمات الطبية من المنسوجات غير المنسوجة
السوق المستهدف : ايطاليا ـ البرتغال ـ العراق ـ الأردن ـ كينيا.
الموقع الإلكتروني: www.centra-egypt.com

شركة سنترا متخصصة في تصنيع وتوريد الملابس الطبية التي تستخدم لمرة واحدة، تم تجهيز منشأة الإنتاج بتكنولوجيا عالية لإنتاج المنتجات الطبية والصحية كذلك تعمل الشركة في مجال المستلزمات الطبية المعقمة وغير المعقمة من المنسوجات غير المنسوجة وتحديثها على أساس منتظم لتلبية المتطلبات المتغيرة باستمرار لصناعة الرعاية الصحية.
المنشأة حاصلة على شهادات :
ISO 9001: 2015 - EN ISO 13485:2016 – CE Mark

الشركة الوطنية المصرية
للحفر و الخدمات البترولية

تاريخ التأسيس: 1983 عدد الأفرع: 1
تاريخ الحصول علي العلامة: 2019
نوع المنتج: مواسير صلب أو الإستانلس ستيل ملحومة ـ مصافي آبار مياه من الحديد أو الإستانلس ستيل
الموقع الإلكتروني: www.nedc-eg.com

شركة داسكو شركة مساهمة مصرية والشركة مصنفة درجة أولى فى أعمال حفر الآبار ودرجة رابعة فى أعمال محطات وشبكات المياه والصرف الصحي وشبكات الغاز والوقود حسب تصنيف الاتحاد المصري لمقاولي التشييد والبناء.
المنشأة حاصلة على شهادات :
API 5 CT – 1-ISO 9001:2015 – API Q1 – API 7

د. بيكر للصناعات الغذائية

تاريخ التأسيس: 2003 عدد الأفرع: 1
تاريخ الحصول علي العلامة: 2021
نوع المنتج: محسنات مخبوزات ـ شوكولاتة خام ـ حلاوة طحينية (سبريد) ـ بودرة أيس كريم ـ كريم باتسيير ـ مسحوق كريم شانتيه
الموقع الإلكتروني: www.dr-baker.com

د بيكر شركة متخصصة في تقديم الحلول المتكاملة سواء كانت صناعية أو خدمية للحلواني والخباز وتمتلك الشركة خبرة كبيرة في مجال صناعة الحلويات منذ عام 1959 في قلب دمياط عاصمة صناعة المخابز والحلويات في مصر.
المنشأة حاصلة على شهادات : ISO 22000: 2018 – Halal Certificate

نيو دلتا بلاستيك

تاريخ التأسيس: 1977 عدد الأفرع: 1
تاريخ الحصول علي العلامة: 2019
نوع المنتج: عبوات بلاستيك مطبوعة (براميل-جراكن-جالونات) ـ ماستر باتش
الموقع الإلكتروني: www.newdeltaplastic.com

تأسست شركة نيو دلتا بلاستيك عام 1977 في قلب الدلتا في طنطا و تنتج الشركة كل أنواع العبوات البلاستيك من 0.25 لتر حتي 220 لتر أغلب عملائنا من شركات المواد الغذائية و شركات الكيماويات و شركات البترول.
المنشأة حاصلة على شهادات :
ISO 9001:2015, UN Certificate, ISO 14001:2018, ISO 45001:2018

سفنكس للزجاج

تاريخ التأسيس: 2008 عدد الأفرع: 1
تاريخ الحصول علي العلامة: 2019
نوع المنتج: الزجاج المسطح ـ زجاج ترو لايت الشفاف المخصص لصناعة المرايات ـ زجاج مخصص للمعمار ـ زجاج مخصص لصناعة السيارات
الموقع الإلكتروني: www.sphinxglass.com

تأسست الشركة عام 2008، وهى تعد رائدة صناعة الزجاج المسطح في مصر والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد أنشأت الشركة خط إنتاج عالي التقنية للزجاج المسطح باستخدام التكنولوجيات المتقدمة. تتنوع منتجات الشركة من الزجاج المسطح لتخدم الصناعات المعمارية والديكور والاجهزة المنزلية وصناعات السيارات و لقد تميزت منتجات الشركة في أكثر من 40 سوقًا عالمية. تتنوع أحجام الزجاج وسماكاته (من 2مم إلى 19مم).
المنشأة حاصلة على شهادات : ISO 9001:2015,ISO 50001:2018, ISO 14001:2018, ISO 45001:2018

في أحدث تقرير للبنك الدولي حـــــــــول الاقتصاد العالمي2022

ضرورة تعزيز التعاون العالمي لمواجهة تداعيات «أوميكرون» واتخاذ تدابير التكيف مع آثار تغير المناخ وتسهيل التحول نحو الطاقة الخضراء

المصدر: الموقع الإلكتروني للبنك الدولي

بعد انتعاش قوي للنمو الاقتصادي يُقدَّر بنسبة ٥,٥٪ في ٢٠٢١، من المتوقع أن يُسجِّل معدل النمو العالمي تباطؤا ملحوظا في ٢٠٢٢ إلى ٤,١٪ فيما يُعزَى إلى الموجات المتواصلة لجائحة فيروس كورونا، وتقليص تدابير الدعم المالي، واستمرار اختناقات سلاسل الإمداد. ومع أنه من المتوقع عودة مستويات الناتج والاستثمار في الاقتصادات المتقدمة العام القادم إلى اتجاهاتها السائدة قبل حلول الجائحة، فإنها ستظل دون هذه الاتجاهات في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بسبب معدلات التطعيم المنخفضة، وتشديد سياسة المالية العامة والسياسة النقدية، واستمرار تداعيات الجائحة وآثارها. وتشوب آفاق المستقبل احتمالات مختلفة لتدهور الأوضاع منها تعطيلات متزامنة للنشاط الاقتصادي بفعل المُتحوِّر أوميكرون، واستمرار اختناقات جانب العرض، وخروج توقعات التضخم بعيداً عن المستهدف، والضغوط المالية، والكوارث المرتبطة بتغير المناخ، وانحسار مُحرّكات النمو طويل الأجل. ومع عدم امتلاك اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية لحيز للتصرف من خلال السياسات لدعم النشاط الاقتصادي اذا اقتضت الحاجة، قد تتفاقم مخاطر حدوث هبوط حاد.

وتؤكِّد هذه الأوضاع أهمية تدعيم أواصر التعاون الدولي لدعم توزيع اللقاحات بوتيرة أسرع وعلى نحو منصف، وتصحيح السياسات الصحية والاقتصادية، وتعزيز القدرة على الاستمرار في تحمُّل أعباء الديون في أشد البلدان فقرا، ومعالجة التكاليف المتزايدة لتغيُّر المناخ

١- من المتوقع تباطؤ معدل النمو العالمي في ٢٠٢٢ و٢٠٢٣

مساهمات الاقتصادات الكبرى في النمو العالمي

تشير التقديرات إلى أن معدل النمو العالمي سيشهد تباطؤاً حاداً مع تبدُّد آثار الانتعاش الأولية للاستهلاك والاستثمار، وإنهاء العمل بتدابير دعم الاقتصاد الكلي. ويُعزَى جانب كبير من التباطؤ العالمي في الفترة الزمنية التي يغطيها التنبؤ إلى الاقتصادات الكبرى، وهو ما سيؤثِّر أيضا على الطلب في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

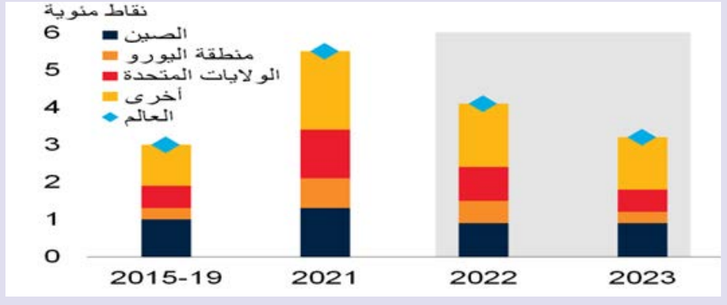

٢- من المحتمل أن تشهد اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تعافياً أضعف من المتوقع في الاقتصادات المتقدمة.

انحراف الناتج عن اتجاهات ما قبل الجائحة

على النقيض من الوضع في الاقتصادات المتقدمة، من المتوقع أن تشهد معظم اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تراجعاً كبيراً للناتج من جراء الجائحة، ولن تكون مسارات النمو فيها قوية بالقدر الكافي لعودة الاستثمار أو الناتج إلى اتجاهات ما قبل الجائحة في الفترة الزمنية التي يغطيها التنبؤ ٢٠٢٢-٢٠٢٣.

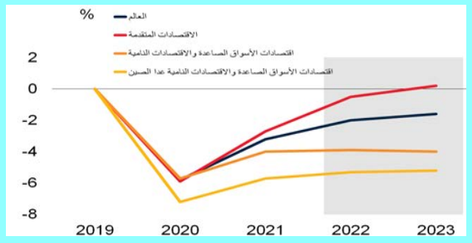

٣-بعد الاتجاه الصعودي للتضخم العالمي على غير المتوقع في ٢٠٢١، من المنتظر أن يظل معدله مرتفعا هذا العام.

متوسط تنبؤات المحللين للتضخم العالمي

فقد ساهم انتعاش النشاط الاقتصادي العالمي مع تعطل سلاسل الإمداد وارتفاع أسعار الأغذية ومنتجات الطاقة في ارتفاع معدلات التضخم الكلي في الكثير من البلدان. وشهد أكثر من نصف اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية التي تُحدِّد مستويات مستهدفة لمعدلات التضخم ارتفاع هذه المعدلات عن المستهدف في عام ٢٠٢١، الأمر الذي دفع البنوك المركزية إلى رفع أسعار الفائدة الرئيسية. ويشير متوسط تنبؤات المحللين إلى أن معدل التضخم العالمي سيظل مرتفعا في عام ٢٠٢٢.

٤-تُشكِّل الاضطرابات الحادة في النشاط الاقتصادي التي دفع إليها الانتشار المتسارع والمتزامن للمتحور أوميكرون عاملاً رئيسياً يُنبِئ بتراجع النمو في الأمد القريب.

الآثار المحتملة على النمو للمتحور أوميكرون في ٢٠٢٢

وقد يكون امتداد تباطؤ النمو العالمي من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٢ أشد وطأة لو أن الانتشار السريع للمتحور أوميكرون طغى على قدرات الأنظمة الصحية ودفع إلى إعادة فرض تدابير صارمة بسبب الجائحة في الاقتصادات الكبرى. ومن المحتمل أن تؤدي اضطرابات الأنشطة الاقتصادية الناجمة عن المتحور أوميكرون إلى مزيد من التراجع لمعدل النمو العالمي هذا العام بما يتراوح من ٠,٢ إلى ٠,٧ نقطة مئوية وذلك تبعا للافتراضات الأساسية المُستخدمة. وقد تؤدي الاختلالات المصاحبة أيضا إلى اختناقات في إمدادات المعروض وتفاقم الضغوط التضخمية.

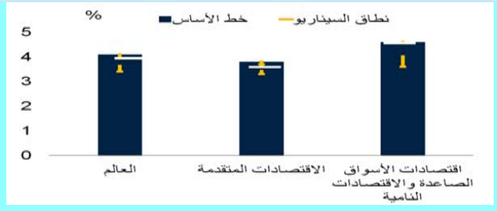

٥- سيلزم تعاون دولي واتباع سياسات وطنية فعالة لمعالجة التكاليف الشديدة المصاحبة للكوارث المرتبطة بالطقس والمناخ.

الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الكوارث المرتبطة بالطقس وتغير المناخ

قد تؤدي أيضا الكوارث الطبيعية والظروف المناخية الشديدة إلى تعثُّر التعافي في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وثمة حاجة إلى تعاونٍ دولي لتسريع وتيرة السعي نحو تحقيق أهداف اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وللحد من الآثار الاقتصادية والصحية والاجتماعية لتغير المناخ التي يُؤثِّر كثير منها على الفئات الأكثر احتياجاً والأولى بالرعاية من السكان أكثر من غيرهم. ويُمكِن للمجتمع الدولي أيضا الإسهام في هذا السعي عن طريق تكثيف تدابير التكيف مع آثار تغير المناخ، وزيادة الاستثمارات الخضراء، وتسهيل التحول نحو الطاقة الخضراء في كثيرٍ من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ويمكن أيضا تصميم خطط عمل السياسات الوطنية بهدف تعزيز الاستثمارات في الطاقة المتجددة والبنية التحتية، والنهوض بالتنمية التكنولوجية. علاوةً على ذلك، يستطيع واضعو السياسات إعطاء أولوية للإصلاحات الرامية إلى تعزيز النمو وزيادة التأهب لمجابهة الأزمات المرتبطة بالمناخ في المستقبل.

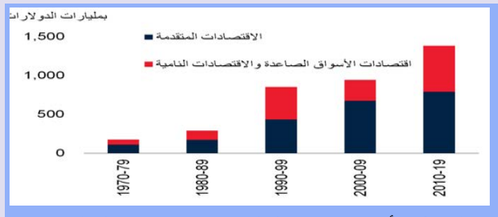

وزيرة التجارة والصناعة تصدر قراراً بتشكيل وحدة رئيسية خاصة بالمرأة وتكافؤ الفرص بديوان عام الوزارة
حنان سلام: جاري تشكيل وحدات فرعية للمرأة بالهيئات والجهات التابعة للوزارة

أصدرت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة قرارا بتشكيل وحدة رئيسية خاصة بالمرأة وتكافؤ الفرص بديوان عام الوزارة برئاسة السيدة/ الشيماء علي شعبان، مدير عام الإدارة العامة للاستراتيجيات والمشروعات التنموية بالإدارة المركزية للتخطيط الاستراتيجي وعضوية كل من السيد/ أحمد أبو العلا زيادة، مدير عام الإدارة العامة للموازنة، والسيدة/ منى سيف شوقي، أخصائي شؤون عاملين ثالث، والسيدة/ سمر يحيى محمد عوض، أخصائي شؤون عاملين ثالث، والسيدة/ حنان حلمي مصطفى، أخصائي شؤون عاملين ثالث، والسيدة/ إيمان جابر صبري، أخصائي مكتب فني ثالث، والسيد/ أشرف محمد عبد الحميد، كاتب سكرتارية إدارية ثان.

وقالت السيدة/ حنان سلام مستشار الوزيرة للتطوير المؤسسي والموارد البشرية أن هذه الوحدة ستتولى متابعة تحقيق مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين العاملين والعاملات في ديوان عام الوزارة والهيئات والجهات التابعة لها، وكذا المساهمة في حل المشكلات التي تواجهها المرأة بالوزارة والجهات التابعة. وأوضحت سلام أنه سيتم تشكيل وحدات فرعية خاصة بالمرأة بالهيئات والجهات التابعة للوزارة تضم رئيس وأعضاء يختارهم رئيس الجهة وتتبعه مباشرة على أن تتولى هذه الوحدة نفس مهام الوحدة الرئيسية محل هذا القرار.

شائعات » اعتزام الدولة الاستغناء عن آلاف الموظفين تزامناً مع التوسع فى تطبيق التحول الرقمى.

حقائق » الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة:

غير صحيح، ونؤكد أنه لم يتم إصدار أية قرارات بهذا الشأن، ونوضح أن التوسع فى تطبيق التحول الرقمى يستهدف تطوير وتنمية مهارات العاملين بالجهاز الإدارى للدولة، دون المساس بأى حق من حقوقهم أو تسريح أى منهم، لمواكبة التطور فى أنماط العمل المستحدثة، وبما يتماشى مع استراتيجية الدولة لبناء القدرات الرقمية للعاملين بالجهاز الإدارى، ونشير إلى أن التحول الرقمى يحقق نوعاً من أنواع العدالة، حيث يرصد بشكل دقيق أداء الموظف إلكترونياً، بما يضمن التعرف على قدرات الموظفين، ورصد نقاط قوة وضعف كل موظف، لتأهيله بشكل يتناسب مع الوظيفة التى يقوم بها، بما ينعكس إيجاباً على تحسين جودة الخدمات العامة المُقدمة للمواطنين.

بناءً على توجيهات فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي
رفع الحد الأدنى للأجور إلى ٢٧٠٠ جنيه للموظفين المخاطبين بقانون الخدمة المدنية

أصدر السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي توجيهات برفع الحد الأدنى للأجور إلى ٢٧٠٠ جنيه، وإقرار علاوتين بتكلفة ٨ مليار جنيه، الأولى علاوة دورية للموظفين المخاطبين بقانون الخدمة المدنية بنسبة ٧٪ من الأجر الوظيفي، والثانية علاوة خاصة للعاملين غير المخاطبين بقانون الخدمة المدنية بنسبة ١٣٪ من المرتب الأساسي

وأكد الدكتور محمد معيط وزير المالية، أن تطبيق توجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي، الخاصة بزيادة الحد الأدنى للأجور والعلاوات، وتعيين المدرسين الجدد، ستجري في العام الجديد ٢٠٢٢- ٢٠٢٣، مشيرا إلى أن إجمالي تكلفة الزيادات الجديدة التي ستطرأ على الموازنة في العام المالي المقبل، تصل إلى ٤٥ مليار جنيه، مؤكدا أن التطبيق بداية من شهر يوليو.

ترقية الموظفين المخاطبين بقانون الخدمة المدنية اعتباراً من أول يوليو ٢٠٢٢

أصدر رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة القرار رقم ٢٦٥ لسنة ٢٠٢١ ، بترقية السادة الموظفين المخاطبين بأحكام قانون الخدمة المدنية ، وبناء على الكتاب الدوري للجهاز رقم (١) لسنة ٢٠٢١ بشأن القواعد التنفيذية للقرار رقم (٢٦٥) لسنة ٢٠٢١ المشار إليه بعاليه ،وبناء على موافقة لجنة الموارد البشرية بمحضرها رقم (١٢) لسنة ٢٠٢١ بجلسة ٢٠٢١/١٠/٣١ ، والمعتمد من السلطة المختصة بتاريخ ٢٠٢١/١٢/١٢ ، وعلى مذكرة السيد الأستاذ / مدير عام شئون العاملين المؤرخة يناير ٢٠٢٢ ، تم ترقية السادة الموظفين ، والمستوفين لشروط الترقية وانتفاء موانعها الذين اتموا في مستوياتهم الوظفية حتى ٢٠٢١/٦/٣٠ المدد البينية اللازمة للترقية وذلك اعتبارا من ٢٠٢١/٧/١ مع احتفاظهم بالأقدمية في المستوى الوظيفي بالمجموعات النوعية المختلفة بعد الترقية .

كما تم منح السادة الموظفين ، والذين مضى على عملهم في أحد المستويات الوظيفية مدة (ثلاث سنوات أو أكثر) من غير الوظائف القيادية والإدارة الإشرافية حافز بنسبة (٥٪) من الأجر الوظيفي في ٢٠٢١/٦/٣٠ بحد أدنى مبلغ ١٠٠ جنيه وبحد أقصى ١٥٠ جنيه شهريا ، وذلك من ٢٠٢١/٧/١ .

وفي هذا الاطار فقد صدر قرار تنفيذي رقم ٣١ لسنة ٢٠٢٢ والخاص بترقية السادة العاملين بوزارة التجارة والصناعة والذين اتموا المدد البينية اللازمة للترقية.

صناعة السيراميك ....إمكانيات ومقومات صناعية هائلة ....وإنتاجية تغطي احتياجات السوق المحلي والتصدير للأسواق العالمية والإقليمية

تعد صناعة السيراميك إحدى أهم الصناعات الاستراتيجية الوطنية التي تسهم في سد احتياجات السوق المحلي والتصدير للأسواق الإقليمية والعالمية، كما تعتبر من الصناعات كثيفة العمالة التي توفر الآلاف من فرص العمل المباشرة وغير المباشرة، وتتمتع بتنافسية كبيرة ترجع إلى أن نسبة المكون المحلي بها تصل إلى ٩٠٪.

تشهد صناعة السيراميك خلال المرحلة الحالية نمواً ملموساً يرجع إلى زيادة الطلب في ظل المشروعات القومية التي تنفذها الدولة والتي تشمل مشروعات المدن الجديدة ومشروعات التجمعات السكانية والخدمية وتطوير العشوائيات بخلاف مشروعات القطاع الخاص من مبانى سكنية وفندقية وسياحية وفنادق ومراكز تجارية وغيرها.

يمتلك الاقتصاد المصري كافة المقومات والإمكانات المؤهلة لتحقيق قفزة صناعية واقتصادية كبرى في مجال صناعة السيراميك خلال الفترة المقبلة والتي تشمل توافر مصادر الطاقة والمواد الخام والعمالة المؤهلة علاوة على اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية ومتعددة الأطراف الموقعة مع عدد كبير من الدول والتكتلات العالمية بالإضافة إلى المناخ الصناعي والاستثماري الملائم.

يأتي قطاع صناعة السيراميك ضمن القطاعات الرئيسية التي ترتكز عليها استراتيجية وزارة التجارة والصناعة والتي تسعى خلال المرحلة الحالية لجعل مصر مركزاً إقليمياً لصناعة وتصدير السيراميك حيث تبنت الوزارة خلال المرحلة الماضية مجموعة من القرارات والإجراءات التي تهدف إلى الحفاظ على معدلات إنتاجية الصناعة المصرية من تداعيات انتشار فيروس كورونا عالمياً، ومن بينها صناعة السيراميك حيث يوجد في مصر ٣٥ مصنعاً للسيراميك والبورسلين يعمل بها نحو ٦٠٠ ألف عمالة مباشرة وغير مباشرة، ومن أهم هذه الإجراءات التي تبنتها الوزارة إدخال صناعة السيراميك ضمن القطاعات المستفيدة من البرنامج الجديد لمساندة الصادرات ورد الأعباء التصديرية والذي يتضمن أيضاً مساندة تكلفة الشحن لكافة القطاعات التصديرية ومن بينها قطاع صناعة السيراميك وذلك لأسواق دول القارة الإفريقية والتي تمثل مقصداً هاماً للصادرات المصرية في مختلف الصناعات التابعة لقطاع مواد البناء.

تتمتع منتجات السيراميك المصرية بمكانة متميزة بالسوقين المحلي والعالمي من حيث الجودة والذوق والألوان والمقاسات حيث يتم تصديره حالياً لأسواق عدد كبير من الدول الأوروبية والعربية تتضمن انجلترا وفرنسا وتركيا ولبنان والسعودية والأردن وليبيا واليمن والإمارات وقد بلغت صادرات السيراميك خلال ٢٠٢١ نحو ٢٢٧ مليون دولار مقابل ١٥٤ مليون دولار خلال ٢٠٢٠ بنسبة زيادة ٤٧,٤٪.

يجدر بنا الإشارة إلى أن المجلس التصديري لمواد البناء والحراريات والصناعات المعدنية يعد أحد أهم الجهات المعنية بتعزيز صادرات المنتجات المصرية من السيراميك حيث يعمل على تعزيز التواجد المصري لصادرات القطاع بالأسواق الدولية وذلك سواء من خلال تقديم البرامج التدريبية المتخصصة للشركات العاملة بصناعة السيراميك و تنظيم ودعم المشاركة في المعارض الدولية الخارجية والداخلية علاوة على التعاون مع كافة الجهات والهيئات المعنية بالصادرات مثل قطاع الاتفاقيات التجارية والتجارة الخارجية ومصلحة الجمارك وهيئة الرقابة على الصادرات والواردات و هيئة المواصفات والجودة ومصلحة الرقابة الصناعية و جمعيات رجال الأعمال و المستثمرين واتحاد الصناعات المصرية والمجالس التصديرية.

للتواصل مع المجلس ومعرفة المزيد من الخدمات

العنوان: ١٦٦ شارع الأمل -الشوربفات، التجمع الخامس، القاهرة الجديدة، مصر

الموقع الرسمي: www.ecbm-eg.org

الموقع على الفيسبوك: https://www.facebook.com/ECBMEG/

تليفون: ٠٢٠١٢٧٩٩٨٨٣٦

البريد الإلكتروني: bmc@ecbm-eg.org

الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة
Egyptian Organization for Standards & Quality -EOS

تعد المرجع القومي المعتمد والجهة الرسمية الوحيدة في مصر المنوط بها القيام بجميع أنشطة المواصفات والجودة والاختبارات والمعايرات الصناعية

الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة
Egyptian Organization for Standardization and Quality

- أنشئت بالقرار الجمهوري رقم 2 لسنة 1957 ، تم تعديل تسميتها إلى الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي وجودة الانتاج ثم إلى الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة في 2005.
- تتولي الهيئة تمثيل مصر في المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بمجالات المواصفات والجودة والمعايرات والاختبارات
- تقوم الهيئة بتنسيق أعمال التقييس مع الهيئات المناظرة في الخارج لمواكبة التطورات العالمية في مجال التقييس على المستوى الدولي.

أنشطة الهيئة

- -إصدار المواصفات القياسية المصرية.
-التـرخيص بمنح علامة الجودة وشهادات المطابقة للمنتجات المصرية في المجالات المختلفة.
-تمثيل مصر في عضوية مجلس إدارة المنظمة الأفريقية للتوحيد القياسي (ARSO) بالإضافة إلى المشاركة الفعالة في أنشطة المنظمة باللجان الفنية المختلفة.
-تمثيل مصر في عضوية مجلس إدارة معهد القياسات والمعايير لدول العالم الإسلامي (SMIIC) بالإضافة إلى المشاركة الفعالة في أنشطة المعهد باللجان الفنية المختلفة.
-تقديم الاستشارات الفنية للقطاعات الصناعية المختلفة بشأن المواصفات القياسية ومعايير الجودة للمنتجات
-معايرة أجهزة القياس والاختبار للشركات والمنشآت الصناعية.
-اجراء الفحوص والاختبارات المعملية.
-المشاركة في أعمال التصويت على مشاريع المواصفات التي تصدرها منظمة الأيزو العالمية (ISO) .
- المشاركة في أعمال هيئة دستور الأغذية الدولية (كودكس) CODEX .
- التعاون مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين (AIDMO) في إصدار المواصفات العربية الموحدة.

يمكنكم التواصل معنا من خلال

+2 22845522 / 24

www.facebook.com/EOSEGYPT

www.eos.org.eg

Ministry of Trade & Industry
وزارة التجـــارة والصنـــاعة

الإدارة المركزية للعلاقات العامة والإعلام وخدمة المواطنين

mift.media

Trade_industry

Mti_egypt

miftmedia

mti.gov.eg